جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية الاساسية – قسم التاريخ

بحث بعنوان

الملك فيصل الاول ودوره السياسي في العراق ١٩٢١_ ١٩٣٣م

تقدمت به الطالبة

مهى سعدون ابراهيم

الى مجلس كلية التربية الاساسية قسم التاريخ وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في التاريخ

بأشراف

م. م زهراء جبر ورور

1447هـ 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: اية 11

الاهداء

إلى من هو أمل البشرية، ونور الدرب، وغوث المستضعفين، إلى صاحب العصر والزمان، الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)، أرفع هذا الجهد المتواضع، راجياً أن يكون لبنة في صرح العدل الذي سيقيمه.... وإلى أرواح طاهرة، جسدت أسمى معاني الفداء والتضحية، إلى من رووا بدمائهم الزكية تراب هذا الوطن ليثمر عزاً وكرامة، إلى شهدائنا الأبرار، الذين سطروا ببطولاتهم أروع ملاحم الشرف، لكم مني كل إجلال وتقدير، هذا البحث نذرٌ لذكراكم الخالدة. ... وإلى من بهم قامت حياتي، ومنهم استمددت العون والسند، إلى نبع الحنان الذي لا ينضب، إلى والديّ الكريمين، اللذين غمراني بدعائهما الصادق ورعايتهما الفائقة، فلولاهما لما بلغت هذا المقام.... وإلى كل يدٍ مدت لي العون، وكل كلمة طيبة ساندتني، وكل نصيحة أنارت دربي، من أساتذة أفاضل، وزملاء أوفياء، وأصدقاء مخلصين، لكم جميعاً جزيل الشكر والعرفان.

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي ثمرة جهدي وسهر لياليّ، راجياً من الله القبول والتوفيق.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتيسر الصعوبات، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بكل إجلال وتقدير، أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذتي الفاضلة والمشرفة القديرة، الاستاذة [زهراء جبر ورور]، التي لم تدخر جهداً في توجيهي وإرشادي، وكانت نعم الموجهة والمعينة، فكانت ملاحظاتها النيرة بمثابة البوصلة التي قادتني نحو الصواب، فلها مني أسمى آيات الشكر والعرفان على سعة صدرها، وعلمها الغزير، وصبرها الجميل. وايضا اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى رئيس قسم التاريخ (دكتور حسام) على جهوده المخلصة والمتميزة في طقيادة القسم وتفانيه في عمله الدؤوب كان لها بالغ الأثر في تحقيق النجاحات والإنجازات المتتالية. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقراءة هذا البحث وتقييمه، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات قيمة ستثري هذا العمل وتجوده وأخيراً، وليس آخراً، أتوجه بالشكر الجزيل إلى عائلتي الكريمة، والديّ الحبيبين وإخوتي وأخواتي، الذين كانوا وما زالوا السند والعون، ومنهم استمددت القوة والعزيمة، فدعواتهم الصادقة وصبرهم كانا الوقود الذي دفعني نحو إنجاز هذا العمل.

لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة أو دعوة صالحة، لكم مني كل الحب والتقدير، وأسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.

جدول المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية	ب
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
جدول المحتويات	ه
المقدمة	1
المبحث الاول-ولادة الملك فيصل ونشاته وتكوينه السياسي	4
اولا - ولادته في الطائف	4
ثانيا – اصوله	4
ثالثا- تعليمه وثقافته	5
رابعا – مشاركته في الثورة العربية الكبرى	5
خامسا – تجربته في سوريا 1918-1920	6
المبحث الثاني الدور - السياسي الداخلي للملك فيصل الاول في العراق (1921-1933)	8
اولا – وصوله الى العراق وتنصيبه ملكا سنه 1921م	8
ثانيا – تشكيل الحكومات العراقية الاولى ودور فيصل في دعم القيادات السياسية العراقية	9
ثالثا – تأسيس الجيش العراقي وتنظيم القوى الامنية	11
رابعا – سياسة الملك فيصل اتجاه العشائر	14
خامسا – سياسته الداخلية	15
المبحث الثالث الدور السياسي الخارجي للملك فيصل الاول و علاقاته الخارجية	16
اولا -علاقته بالمملكة المتحدة وشكل النفوذ البريطاني في العراق	
ثانيا – الاتفاقيات السياسية والعسكرية مع بريطانيا 1930،1926،1922))	16
ثالثا- العلاقات مع دول الجوار	22
رابعا – جهوده للوصول الاستقلال ودخول العراق الى عصبة الامم 1932	24
خامسا – اثر سياسته الخارجية	25
الخاتمة	27
المصادر والمراجع	28

مقدمة

تُعدّ فترة حكم الملك فيصل الأول في العراق (1921-1933) مرحلةً تأسيسيةً وحاسمةً في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. فبعد قرون من الحكم العثماني، ثم فترة الانتداب البريطاني التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، برزت الحاجة الملحّة لتشكيل كيان سياسي مستقل يمثل تطلعات الشعب العراقي نحو السيادة والوحدة حيث تُعدّ فترة تأسيس الدول الحديثة مراحل حاسمة في تشكيل الهوية الوطنية والمسار السياسي لأي أمة، وفي سياق الشرق الأوسط، يبرز تأسيس الدولة العراقية الحديثة كنموذج غني بالتحولات والتحديات. فبعد قرون من الحكم العثماني، ثم فترة الانتداب البريطاني التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، برزت الحاجة الملحّة لتشكيل كيان سياسي مستقل يمثل تطلعات الشعب العراقي نحو السيادة والوحدة. في هذا الإطار، جاء تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في عام 1921، لتبدأ معه مرحلةٌ جديدةٌ من البناء السياسي والدبلوماسي، حمل فيها الملك على عاتقه مهمةً جسيمةً تمثلت في إرساء دعائم الدولة الحديثة، وتوحيد مكوناتها المتنوعة، والسعي نحو تحقيق الاستقلال الكامل من الهيمنة الأجنبية، اذ جاء تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في عام 1921، لتبدأ معه مرحلةٌ جديدةٌ من البناء السياسي والدبلوماسي، حمل فيها الملك على عاتقه مهمةً جسيمةً تمثلت في إرساء دعائم الدولة الحديثة، وتوحيد مكوناتها المتنوعة، والسعي نحو تحقيق الاستقلال الكامل من الهيمنة الأجنبية لم يكن دور الملك فيصل الأول مقتصراً على الجانب الرمزي للملكية، بل كان قائداً سياسياً محنكاً ودبلوماسياً بارعاً، عمل جاهداً على توجيه مسار العراق في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة. فقد واجه تحديات داخلية جمة، من بينها التوترات العشائرية والطائفية، وتأسيس المؤسسات الحكومية والإدارية من الصفر، بالإضافة إلى تحدي بناء جيش وطني قادر على حماية حدود البلاد. وعلى الصعيد الخارجي، انصبت جهوده نحو التفاوض مع بريطانيا لإنهاء الانتداب، والحصول على اعتراف دولي بالعراق كدولة مستقلة وذات سيادة، وصولاً إلى انضمام العراق لعصبة الأمم عام 1932، الذي كان إنجازاً دبلوماسياً كبيراً يُحسب للملك فيصل.

يهدف البحث إلى سليط الضوء على الأبعاد المتعددة لدور الملك فيصل الأول السياسي في العراق خلال الفترة الممتدة من عام 1921 إلى عام 1933. وسيسعى البحث إلى تحليل استراتيجياته السياسية والدبلوماسية في التعامل مع القوى الداخلية والخارجية، وتقييم إنجازاته وتحدياته في بناء الدولة العراقية الحديثة وبيان نجاح العراق كأول دولة عربية تنهي الانتداب وتدخل عصبة الأمم عام 1932، مما جعل من التجربة الفيصلية نموذجاً احتذت به دول عربية أخرى في نضالها من أجل الاستقلال حيث تبرز الأهمية في رصد كيفية تحويل ولايات عثمانية سابقة إلى دولة ذات مؤسسات ودستور وبرلمان، ودراسة الكيفية التي وضع بها الملك الحجر الأساس للجيش والتعليم والإدارة في العراق اضافة الى استعراض دور الملك في بناء مشروع الدولة عبر توحيد المكونات المتعددة تحت راية المواطنة العراقية، وإدارة التوازنات الداخلية المعقدة لضمان استقرار الدولة الناشئة

وان سبب اختيار عنوان البحث هو الرغبة في دراسة نموذج سياسي فريد استطاع الجمع بين الثورية العربية والواقعية السياسية في التعامل مع القوى الدولية (بريطانيا) آنذاك ولكون الملك فيصل الأول هو "المؤسس الأول" للدولة العراقية الحديثة، وفهم تجربته هو مفتاح لفهم تاريخ العراق السياسي المعاصر اضافة الى أهمية الحقبة الزمنية (1921-1933) لأنها تمثل مرحلة مهمة للدولة، وشهدت تحول العراق من انتداب بريطاني إلى دولة مستقلة عضو في عصبة الأمم

كما انتظمت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث الى جانب المقدمة والخاتمة

جاء المبحث الاول ولادة الملك فيصل ونشاته وتكوينه السياسي تناولنا فيه (ولادته في الطائف، اصوله، تعليمه وثقافته ، مشاركته في الثورة العربية الكبرى، تجربته في سوريا 1918-1920))

اما المبحث الثاني فجاء بعنوان الدور السياسي الداخلي للملك فيصل الاول في العراق (1921-1933) تناولنا فيه (وصوله الى العراق وتنصيبه ملكا سنه 1921م، تشكيل الحكومات العراقية الاولى ودور فيصل في دعم القيادات السياسية العراقية، تأسيس الجيش العراقي وتنظيم القوى الامنية، سياسة الملك فيصل اتجاه العشائر، سياسته الداخلية)

اما بالنسبة للمبحث الثالث فجاء بعنوان الدور السياسي الخارجي للملك فيصل الاول و علاقاته الخارجية الذي تضمن (علاقته بالمملكة المتحدة وشكل النفوذ البريطاني في العراق، الاتفاقيات السياسية والعسكرية مع بريطانيا (1922،1926،1930)، العلاقات مع دول الجوار، جهوده للوصول للاستقلال ودخول العراق الى عصبة الامم 1932 ،

1. استخدام المصادر حجر الزاوية في إعداد الأبحاث والكتابات الأكاديمية، إذ ترفع من مصداقيتها ودقتها العلمية. فهي تبرز مدى اطلاع الباحث وتُوثق المعلومات، وتسهم في بناء معرفة راسخة على أسس موثوقة. وتشمل هذه المصادر الرسائل العلمية والبحوث والمقالات
2. اعتمدت هذه الدراسات على العديد من المصادر اهمها :

- سيار الجميل، الملك فيصل الاؤل 1883-1933 ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2021م.
- علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاؤل حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ،1883-1933 مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990م.
- محمد يونس العبادي، اوراق الملك فيصل ملك العراق، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، الاردن ، 2014م.

المبحث الاول

ولادة الملك فيصل ونشاته وتكوينه السياسي

اولا - ولادته في الطائف : وُلِد فيصل بن الحسين في مدينة الطائف في يوم 20 أيار عام 1883م ولم يمرّ وقت طويل على ولادته حتى أرسله والده إلى قرية الرحاب ليترعرع هناك بين أحضان البادية وتحت رعاية قيمها وقد استمر في ذلك حتى قوِي عوده واعتاد على العيش وسط الخشونة والكفاف وبقي فيصل خلال هذه المرحلة ضمن عشائر العبادلة وعتيبة لمدة سبعة أعوام ثم في عامه الثامن انتقل مع والده إلى إسطنبول لتبدأ مرحلة جديدة في حياته وفي إسطنبول تلقّى دراسة أكثر حداثة واطّلع على التاريخ الإسلامي والعثماني كما تعلّم قواعد اللغة العربية والتركية إضافة إلى مبادئ الفنون العسكرية وبعض العلوم الصرفة اكتسب أيضًا قدرًا من اللغة الفرنسية وتدرّج لاحقًا في إتقان اللغة الإنجليزية.[1] وقد سمي بفيصل والذي يعني في العربية الشخص الذي يفصل وتعني أيضاً السيف وبالتحديد ضربة السيف وعلى الرغم من أن اسم فيصل منتشر بشكل كاف بين القبائل البدوية لكنه كان في الحقيقة نادراً تماماً عند الأشراف فقد كان والد فيصل في العائلة الشريفية[2] **نشأته في مكة:** نشا فيصل بن الحسين في مكة المكرمة على التربية الهاشمية في التربية والتنشئة ارسل الى قرية رحاب التي كان يعيش فيها جده الشريف محمد بن عون حتى بلغ السابعة تعلم خلال هذه الفترة الاخلاق العربية الاصيلة وتعلم الفروسية وركوب الخيل وقد اثرت البيئة التربوية التي عاش فيها جده الشريف عبد الرحمن في تكوين شخصيته

ثانيا - اصوله : وترجع أصول الملك فيصل الأول إلى سلسلة نسب عربية عريقة تمتد إلى قبيلة آل البيت، وهي سلسلة مشهورة بين القبائل العربية في الحجاز وقد شهد له العلماء والمؤرخون بعلو شأن أسرته التي عُرفت بعلاقاتها الواسعة ونفوذها السياسي في الحجاز وقد تنافست بعض الأسر الهاشمية الأخرى عبر التاريخ في سيادة المنطقة إلا أن آل عون وهم من أبرز فروع السلالة الهاشمية تمكنوا في القرن التاسع عشر من بسط نفوذهم على مكة والمدينة ومختلف مناطق الحجاز كما تشير المصادر التاريخية إلى صعود عدد من كبار القادة من هذه السلالة مثل الشريف موسى الحسن بن علي الذي تولى إمارة مكة لسنوات طويلة إضافة إلى قيادات أخرى من آل عون الذين لعبوا دورًا مهمًا في إدارة شؤون الحجاز وقد جاء الملك فيصل الأول من هذا الامتداد الهاشمي وهو ما أسهم لاحقاً في تعزيز مكانته السياسية عند توليه قيادة الثورة العربية الكبرى ثم اعتلائه عرش العراق [3]

---

1) وسام نوري عبد الواحد المطوري، موقف لواء البصرة من تتويج الملك فيصل الأول على عرش العراق عام 1921، مجلة أور للعلوم الإنسانية، ع3، البصرة، 2024م، ص 265

2)علي عبد الامير علاوي، فيصل الاول ملك العراق، ط 1، مركز الرفدين للحوار، بيروت، 2022م، ص 56

3) نبأ منير عبد الزهرة، احمد رزاق محمد، الملك فيصل الاوّل ومسار التأسيس السياسي للدولة العراقية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، ع 19، 2025م، ص1472

ثالثا- تعليمه وثقافته : تلقى علومه الأولى على يد معلمين متقنين وازداد نضجَه العلمي والديني بفضل إشراف جده لأمه سماحة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ الذي يُعدُّ من كبار علماء منطقة نجد حفظ جلالته القرآن الكريم في الثالثة عشرة من عمره كما نال تدريبًا واسعًا في فنون الفروسية وركوب الخيل ومهارات استعمال السلاح نشأ في وسط أسرة متمسكة بأحكام الدين الحنيف وتعاليم الإسلام فترسخت في نفسه القيم والروح الإسلامية الصافية منذ الصغر وتتبع خطوات أسلافه في التربية والسلوك منذ نعومة أظفاره وقد استفاد من تجربة والده الملقب بصقر الجزيرة في مجال الرأي والحنكة والتوجيه العملي فقد كان معه والده المرحوم الملك عبد العزيز في أول غزوة شارك فيها ضد آل رشيد غزوة ياطب وكان عمره في آنذاك اثني عشر عامًا [1]

رابعا - مشاركته في الثورة العربية الكبرى: لقد تركت أحداث الحرب العالمية الأولى أثاراً مباشرة على نشاط الأمير فيصل وقناعاته السياسية ولعل السنتين الأخيريتين ١٩١٥ – ١٩١٦ كانتا من أشد السنين حراجة وخطورة في حياته إذ كان والده كثيراً ما يعهد إليه أموراً سياسية خطيرة حتى قدر له أن يؤدي دوراً متميزاً في انبثاق الثورة العربية الكبرى ومن هنا فقد وقع اختيار الشريف حسين على أبنه فيصل قائداً عسكرياً لقيادة الجيش العربي في شمال الحجاز [2] وكان الأمير فيصل أشد أبناء الشريف حسين حماسة لإعلان الثورة وأول من نادى بوجوب الإسراع بها ويرجع ذلك إلى اتصالاته المباشرة برجال الحركة العربية في بلاد الشام وإطلاق اطلاعه المباشر على سياسات الاتحاد التركِي والقوميين العثمانيين فقبل إعلان الثورة طلب فيصل من والده أن يطالب الحلفاء بشن هجمة بحرية على سواحل بلاد الشام لإضعاف معنويات العثمانيين وإخماد حماس المؤيدين للثورة وقد اتفق فيصل مع أخيه علي على اختيار الخامس من حزيران 1916 موعدًا لإعلان الثورة في فجر ذلك اليوم توجه الأخوان إلى قبر حمزة حيث كان في انتظارهما ألف وخمسمائة مقاتل جندهم الشريف حسين فأعلنا باسم أبيهما الاستقلال عن الدولة العثمانية ثم توجها مع القوة إلى معسكر جنوبي شرقي المدينة لبدء التخطيط للعمليات العسكرية توجه فيصل بعد ذلك شمالًا لتخريب خط السكك الحديدية وتمكن من قطع أجزاء من القضبان لمسافة نحو 20كم لكنه فشل في الهجوم المشترك مع أخيه لاحتلال محطة المحيط إذ تمكنت قوات فخري باشا منتصف حزيران من إجبارهما على التراجع إلى بير الماشي على بعد 30 كم من المدينة شجّع هذا النجاح القائد العثماني على مواصلة هجومه حتى احتلال بير الماشي فاضطر الأمير علي إلى الانسحاب نحو الجنوب الغربي باتجاه رابغ بينما توجّه فيصل شمالًا غربيًا نحو ينبع واصل فخري باشا ضغطه على القوات العربية فهاجم قوة الأمير علي في 3 آب إلا أن جيشَهُ تراجع مهزومًا بسرعة وبعد تنظيم سريع شن هجومًا على قوة الأمير فيصل في 19 آب وخاض الطرفان معركة ضارية أدت إلى تراجع قوات فخري باشا إلى مواقعها قرر فيصل بعدها اتخاذ

---

1) عيد مسعود الجهني، الملك البطل، مؤسسة الانوار للنشر والتوزيع ، الرياض، 2001م، ص 13

2) سالم هاشم عباس ابو دلة، موقف الملك فيصل الاول من الثورة العربية الكبرى والقضية الفلسطينية 1908-1933، مجلة اهل البيت عليهم السلام ، ع 15، كربلاء، 2014م، ص 226

موقف دفاعي بهدف منع العثمانيين من احتلال ينبع وبقي متمسكًا بهذا الموقف حتى بداية عام 1917[1] والتقى الأمير فيصل بضابط المخابرات البريطاني المعروف «لورنس» في وادي الصفراء قائلاً «لما وقع نظري عليه أدركت أنه الشخص الذي جئت لأجله في بلاد العرب وأنه القائد الذي سيقود الثورة العربية إلى مجدها» شرح فيصل للورنس الخطة العسكرية بيّن أن هدفهم احتلال مكة لأن قواتهم مرنة وقابلة للتحرك ويمكن توجيهها نحو رابغ مؤكداً أنه سينحاز شرقًا نحو خط سكة الحجاز خلف المدينة اقترح أن يتقدم هو مع أخيه علي بينما يهاجم عبد الله المدينة من الشرق وفي الوقت نفسه يتحرك زيد إلى وادي الصفراء لعزل القوة العثمانية في بير عباس ومنعها من المشاركة في المعركة الرئيسية بذلك تصبح المدينة مهددة بالهجوم من جهات عدة في آنٍ واحد وبغض النظر عن نجاح الخطة الكامل فإن تحشيد قوى من ثلاثة اتجاهات من شأنه المساعدة في كسر الهجوم العثماني المرتقب وتمكين قوات رابغ وجنوب الحجاز من استعادة المبادرة الخطوة التالية كانت تحرير الوجه التي وصفها الجنرال بريموند بـانتحارية أقنع السير ولسون المعتمد البريطاني في جدة الأمير فيصل والشريف حسين بالمضي فيها بعد أن طمأن فيصل بأنه لن يضعف دفاع ينبع بناءً على أمر والده زحف فيصل نحو الوجه بدعم بحري بريطاني أدى إلى إنزال 500 من المقاتلين البدويين وقصف مواقع عثمانية نجحت القوات العربية في أسر 80 جندياً وقتل وجرح حوالي 20 آخرين وتحرير الوجه في 24 كانون الثاني 1917مما منحهم قاعدة تموين على الساحل الشمالي للبحر لمهاجمة خط السكة الحديد شرع فيصل وعبد الله، بمساعدة ضباط بريطانيين في هجمات على مواقع مثل قلعة المعظم ومحطة دار الحمراء واستولوا أيضاً على صبا بعد أسر نحو 40 تركياً وطرد الباقين نحو تبوك لسيطرة القوات العربية على سواحل الحجاز بعد انسحاب العثمانيين [2]

خامسا - تجربته في سوريا 1918-1920: أصدر الأمير فيصل في الرابع من تشرين الأول عام 1918 أي بعد ثلاثة أيام من تحرير دمشق من الحكم العثماني بلاغاً موجهاً إلى سكان سوريا الكرام أعلن فيه تشكيل حكومة دستورية مستقلة تتمتع باستقلال كامل لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين على جميع الأراضي السورية ثم توجّه الأمير فيصل للعمل على إنشاء مؤسسات دولته الجديدة في سوريا فعين الفريق علي رضا باشا الركابي حاكماً عسكرياً على دمشق واللواء شكري باشا الأيوبي حاكماً على بيروت وذلك لتوسيع نفوذ الدولة العربية الجديدة وتثبيت سلطتها فوق مقرات الحكومة كما أصدر أمراً عسكرياً يوم السابع من تشرين الأول لتعزيز السيطرة والنفوذ أثارت هذه الإجراءات منذ اللحظة الأولى ردود فعل عنيفة لدى الفرنسيين الذين اعتبروها تعدّياً على حقوق منحهم إياها بمقتضى معاهدة سايكس بيكو لعام 1916 وعلى تضحياتهم لمصلحة الحلفاء في الحرب العالمية الأولى أما البريطانيون فلم يعارضوا تلك الإجراءات بشدة إذ اتخذوا مواقف متباينة ضمن مناوراتهم

1) علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883-1933، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990م، ص 29

2) المصدر نفسه ، ص 30

الرامية إلى ترسيخ مصالحهم في المنطقة على حساب حلفائهم قبل أن يُكمل إجراءات التنظيم في سوريا سافر الأمير فيصل إلى أوروبا للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس حيث كانت نتائج المؤتمر ستُحدِّد المصير السياسي للأقطار العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية المنهارة ومن بينها سوريا التي كان يأمل في تحويلها إلى نواة للدولة التي كان يصبو إليها وصل الأمير فيصل والوفد المرافق له إلى باريس في أواخر تشرين الثاني وسُمح له بالمشاركة في المؤتمر ممثلاً عن الحجاز لا عن سوريا ومن خلال مداخلاته أمام المؤتمر أثبت جدارته في إدارة ملف العرب، رغم عدم تمكنه من التأثير الحاسم في قرارات كبار زعماء العالم آنذاك رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وفي خطابه الذي ألقاه باللغة العربية أمام المؤتمر في السادس من شباط 1919 أكد اهتمامه الخاص بمصير المشرق العربي وسوريا وأشار إلى أن سكّانها قد أعلنوا استقلالهم ورفعوا العلم العربي قبل وصول جيوش الحلفاء عبّر الأمير فيصل عن أمله ألا يعيد المؤتمر تقييد العرب بقيود كانوا قد تحرروا منها لتوّهم وأنهم، طالما بقيت فيهم الحياة والحيوية سيرفضون العودة إلى ما كانوا عليه [1] وبذلك صار الأمير فيصل أول زعيم عربي يقدم القضية العربية بطريقة دبلوماسية رصينة وعلى نحو متعمق أمام أعرق محفل دولي عُرف حتى ذلك الحين، كما أنه كان أول زعيم عربي يطرح مسألة الوحدة العربية على نفس الساحة الدولية وبذات المستوى الرفيع كانت تحقيقات طموحات الأمير فيصل المشروعة في ظل الأوضاع الدولية السائدة آنذاك أمراً شبه مستحيل، خاصة وأن الحركة الصهيونية كانت تهيمن على أروقة مؤتمر الصلح، وكان همها الأول والأخير تمزيق وحدة المنطقة العربية وإقامة دولة إسرائيل في فلسطين. في نهاية نيسان عام 1919 عاد الأمير فيصل إلى سوريا، ومع عودته بدأت مرحلة جديدة في مسيرته السياسية اتسمت بالمفاجآت والتناقضات؛ ففي بعض الأحيان استسلم إلى الضغوط الفرنسية من أجل الاحتفاظ ببقايا الاستقلال الثمينة، وفي أحيان أخرى انحاز إلى التيار الوطني استناداً إلى قناعة مفادها أن الاستقلال يُنال ولا يُمنح، وأن حرية الأمة في يدها وفي أعقاب هذا التوتر بين خيارين مختلفين على نحو واضح دعا المؤتمر السوري في آذار عام 1920 إلى تتويج الأمير فيصل ملكاً على سوريا ولا شك أن هذه الخطوة كانت تعبيراً عن طموح فردي وشعبي مشروع لكنها في الوقت نفسه كانت ستتصادم حتماً مع مخططات الفرنسيين لمستقبل المنطقة [2]

1) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، سيرة الملك فيصل الاول منذ نشأته حتى وضعه اللبنى الاولى للدولة العراقية الحديثة 1883-1924، مجلة كلية التربية للبنات، مج 25، ع3، 2014م ،ص565

2)المصدر نفسه ، ص 566

المبحث الثاني

الدور السياسي الداخلي للملك فيصل الاول في العراق (1921-1933)

اولا - وصوله الى العراق وتنصيبه ملكا سنه 1921م: وصل فيصل إلى العراق بقبول العراقيين أنفسهم كما تؤكد بذلك تقارير الصحف ومؤلفات أن جماهيرًا خرجت لاستقباله وقد ذبحت الخراف وأقيمت الولائم على يد الشيوخ والوجهاء والأعيان والتجار في البصرة وعلى امتداد مسار القطار الذي نقله من ميناء البصرة إلى بغداد ويبدو أن فيصل أدرك بمزيج من الذكاء والحساسية الشديدة موقف الناس وانطباعاتهم من خلال مراقبته لوجوههم وملامحهم في اليوم السابع عشر من شهر شوال سنة 1339 هـ، الموافق 23 حزيران 1921 وصل الأمير فيصل إلى ميناء البصرة فاستُقبل استقبالًا رائعًا، وتجلت مبالغة المحبين في إكرامه وإقامة المآدب الفاخرة له وقد توجه إلى الاستقبال وفد مكوّن من شخصيات عراقية معروفة يمثل أطياف المجتمع كافة، ليشارك في مراسم الاستقبال عصر يوم الجمعة 24 حزيران 1921 ثم انطلق فيصل في طريقه إلى بغداد بالقطار متوقفًا في الحلة التي منها زار الكوفة والنجف وكربلاء ليزور المراقد التي كان يعتبرها من أضرحة أسلافه، واستُقبل هناك كما جرت العادة استقبالًا فخمًا وخلال تلك المحطات ألقى سموه كلمات متنوعة عبّر فيها عن شكره للعراقيين على مواقفهم ودعمهم مطمئنًا أبناء العراق المتطلعين إلى قيام حكم وطني واصل بعد ذلك رحلته حتى وصل بغداد في 29 حزيران 1921 حيث حظي باستقبال شعبي لم تشهد له بغداد مثيلاً من قبل [1] وكان فيصل من جهته يطمح للعثور على العرش العراقي وكان مستعدًا للتعاون مع البريطانيين من أجل تحقيق هذا الهدف حتى أنه لم يشكّ في أن البريطانيين سيعوضونه عما خسره في سوريا ولذلك اتجه إليهم بدلاً من التوجه إلى والده في الحجاز الذي كان يحكم سوريا اسميًا على الأقل وعلق فيصل قائلاً: إنني واثق من حقي ومن فوز الأمة في النهاية" [2] ويرى فيلبي أن هدف فيصل الصريح في تلك المرحلة كان الحصول على التاج العراقي مع أن فيصل كان يعلم أن العرش مخصّص لأخيه عبد الإله الذي ظل يتّهم فيصل مرارًا باغتصاب العرش المخصص له وهو ما سمعناه منه ومن آخرين وتشير بعض المصادر إلى أن فكرة عرض العراق لم تفارق فكر عبد الاله وبعد أن نضجت فكرة اختيار فيصل لعرش العراق من جميع النواحي وجهتُ إليه الدعوة لزيارة لندن وقد بدأت زيارته الجديدة للعاصمة البريطانية واستُهلت في 28 من شهر تشرين الثاني عام 1920 حيث استُقبل فيصل استقبالاً حسناً كما أن الأسرة المالكة البريطانية أحاطته بتكريم خاص بالإضافة إلى أنه استُقبل أيضاً من قبل رئيس الوزراء البريطاني جورج في الثالث من كانون الأول وبذلك أصبح اختيار فيصل لعرش العراق أمراً معروفاً

---

1) سيار الجميل، الملك فيصل الاول 1883-1933 ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2021م، ص 240

2) عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، دور فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990م، ص 35

وشائعاً بين مختلف الأوساط بسرعة فقد بدأت الصحافة العراقية تنشر هذا النوع من الأخبار على صفحاتها قبل تتويجه رسمياً بعدة أشهر بل حتى قبل مؤتمر القاهرة الذي أقر موضوع الترشيح نهائياً إذ ورد في الخبر الملك فيصل يتقلد عرش العراق وأنه فيصل ملك العراق وما أن استقرَّ رأي بريطانيا وحكومتها على أن من الأرجح والأصلح أن يتولى فيصل عرش العراق وكان الأمير عبد الله يتولى إمارة شرق الأردن حتى توجه فيصل إلى القاهرة هناك عقد المسؤولون البريطانيون في أقطار الشرق الأوسط مؤتمراً خاصاً برئاسة وزير المستعمرات الجديد ونستون تشرشل [1] وذلك في الثاني عشر من آذار سنة 1921[2] وفي يوم 23 آب عام 1921م تم تتويج الملك فيصل ملكًا على العراق وأقيمت حفلة التتويج في ساحة برج الساحة في بغداد كما حضرت حفلات ممثلين الألوية المشتركة في التصويت وقبل الأمير فيصل بحضور المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس حيث جلس على المقعد المخصص له وجلس المندوب السامي على يمينه بينما جلس قائد القوات البريطانية في العراق على يساره [3] وبعد أن جلس الحاضرون ناول المندوب السامي بلاغًا ليتلوه على جمهور الحاضرين وجاء في البلاغ ما نصه: لقد قرر مجلس الوزراء بموافقة الآراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء في جلسته المنعقدة في 11 يوليو عام 1921 ميلادية المناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق على أن تكون حكومة سموه دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون وبصفتي مندوبًا لجلالة ملك بريطانيا رأيت أن أقف على رضا الشعب العراقي وقبل العمل على ذلك القرار فأجري التصويت العام برغبة مني وأسفرت نتيجة التصويت عن رغبة أكثر من 97% من مجموع الأصوات على المناداة الأمير فيصل ملكًا على العراق وأعلن أن الأمير فيصل قد انتخب ملكًا على العراق وحكومة ملك بريطانيا قد اعترفت بالملك فيصل ملكًا على العراق [4]

ثانيا - تشكيل الحكومات العراقية الاولى ودور فيصل في دعم القيادات السياسية العراقية: تأسّس نظام الحكم الملكي في العراق في عام 1921 وذلك بعد أن تُوّج الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق في يوم 23 آب من ذلك العام وقد استمر العراق تحت الحكم الملكي حتى اندلاع ثورة 14 تموز عام 1958 وما تبع ذلك من إعلان النظام الجمهوري وخلال الفترة الممتدّة بين 1921 و1958 تعاقب على حكم العراق ثلاثة ملوك أولهم فيصل بن الحسين والذي تولّى الحكم خلال الفترة (1921–1933) وكان يُلقّب بـ فيصل الأول ثم خلفه غازي بن فيصل وحكم في الفترة (1933–1939 وبعد ذلك تولّى الحكم فيصل بن غازي خلال الفترة 1939–

---

1) ونستون تشرشل :كان رجل دولة وجنديًا وكاتبًا بريطانيًا شغل منصب رئيس وزراء المملكة المتحدة مرتين، من عام 1940 إلى عام 1945، أثناء الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى من 1951 إلى 1955. باستثناء عامين بين 1922 و1924، كان عضوًا في البرلمان من عام 1900م إلى عام 1964 ومثّل إجمالي خمس دوائر انتخابية.

2) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المصدر السابق، ص 36

3) رضا سعد، فيصل بن الحسين اول ملوك العراق (ضمن سلسلة رجال من الماضي) ، بغداد، دار النهضة، 1965م، ص181

4) المصدر نفسه ، ص 182

1958 وكان يُلقّب بـ فيصل الثاني وقد تولّى فيصل الثاني العرش تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله بن علي خلال الفترة من (1939–1953) إلى أن تم تتويجه رسميًا في 2 أيار 1953 ويُعدّ يوم 2 أيار 1953 اليوم نفسه الذي تم فيه تتويج ابن عمه الملك حسين بن طلال ملكًا على المملكة الأردنية وذلك بعد أن كان حسين بن طلال أيضًا تحت الوصاية ومن الجدير بالملاحظة أن الشعب العراقي أبدى احترامًا وتقديرًا كبيرين للملوك الثلاث خلال كامل فترة حكمهم كما أن الانتقادات التي كانت تُوجَّه من قِبل قوى المعارضة ضد النظام لم تكن موجهة بالدرجة الأولى إلى شخص الملك بل كانت ترتبط بوزارة الحكم وبعض الشخصيات الموجودة في البلاط كذلك اتسم الملوك الثلاث بمجموعة من الخصال الحميدة وحرصوا على الاهتمام بالمصلحة العامة للبلاد وجعلوا ذلك أولوية فوق أي اعتبارات شخصية أخرى وحرصوا على جعل المصلحة العامة فوق أي اعتبار شخصي آخر وقد بلغ مجموع الوزارات التي تشكّلت خلال العهد الملكي58 وزارة ويُستثنى من هذا العدد الوزارة المؤقتة التي تكوّنت قبل تولّي الملك فيصل الأول العرش واستمرّت في الحكم خلال الفترة الممتدّة من 25 تشرين الأول 1920 حتى 23 آب 1921 وخلال العهد الملكي تعاقب على منصب رئاسة الوزراء 23 شخصية وقد تولّى بعض هؤلاء تشكيل الوزارة أكثر من مرة ومن أبرزهم نوري السعيد الذي شكّل الوزارة 14مرة وجميل المدفعي7 مرات وعبد المحسن السعدون 4 مرات ورشيد عالي الكيلاني 4 مرات وتوفيق السويدي 3 مرات وكذلك علي جودت الأيوبي3 مرات أما الذين تولّوا تشكيل الوزارة مرتين فهم جعفر العسكري وياسين الهاشمي وأرشد العمري وفاضل الجمالي وبذلك بلغ مجموع من تولّوا مناصب وزارية خلال العهد الملكي 175 وزيرًا ويمكن إرجاع تكرار تولّي بعض الشخصيات لمنصب رئاسة الوزراء دون غيرها إلى مجموعة من الأسباب أبرزها الحنكة السياسية التي كانت تتوافر لدى بعضهم وإخلاصهم للملك إضافة إلى حصول بعضهم على دعم الحكومة البريطانية بوصفهم من أنصار سياستها أو على الأقل من غير المعارضين لها كما أسهمت المكانة الجيدة التي كان يتمتعون بها لدى الملك من جهة ومن جهة أخرى لدى الأوساط السياسية والشعبية [1] ولقد سعى الملك فيصل منذ البداية إلى تأسيس نظام إداري يقوم في جوهره على وجود حكومة وطنية تُمارس صلاحياتها القانونية والإدارية كاملة وقد وصل الملك فيصل في الوضع الرسمي إلى قمة الجهاز الإداري للدولة ومن الطبيعي أن يواجه في هذا المسعى مقاومة واسعة من قبل البريطانيين الذين حاولوا استغلال مسألة اختياره لعرش العراق ونتيجة لذلك نشب صراع سياسي مرير بين الملك فيصل والبريطانيين استمر خلال كامل فترة حكمه للعراق الممتدة من عام 1921 حتى عام 1933 [2] وان تصميم فيصل منذ البداية على أن يكون له

---

1) أحمد خليف العفيف ،حيدر صبري شاكر الخيقاني، َاضواء على نظام الحكم الملكي في العراق (1921-1958)، مقال نشر على الرابط ادناه https://cohe.uokerbala.edu.iqت. النشر 9/5/2015، ت. النشر 23/3/2026

2) محمد عبد الكريم محافظة، احمد خليف العفيف، الملك فيصل الأول وإدارة الدولة العراقية(1922-1932)، مجلة العلوم الانسانية، ع29، الاردن ، 2017، ص 335

وللحكومة الوطنية دور فعّال في رسم سياسة الدولة وإدارة شؤونها الداخلية ويظهر ذلك بوضوح في رفضه مطلب وزارة المستعمرات البريطانية والذي تضمن التأكيد على ضرورة أن يعلن الملك في خطاب التتويج بأن السلطة النهائية في الدولة العراقية ستكون بيد المندوب السامي كما يبيّن ذلك إصراره على أن تعترف الحكومة البريطانية به ملكًا مستقلًا حتى يتمكن من امتلاك زمام الأمور وليكون في مقدوره إرضاء التيارات والعناصر الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال وبالرغم من إصرار الملك فيصل اضطرت الحكومة البريطانية إلى التراجع عن طلبها كما لاحظ الملك فيصل منذ وصوله إلى العراق أن أعمال المستشارين البريطانيين لا تقتصر على تقديم المشورة فحسب بل إنهم كانوا يشاطرون الوزراء ممارسة السلطة التنفيذية ويتدخلون في جزئيات وتفاصيل إدارة الدولة الداخلية وقد أدى هذا التدخل إلى حدوث ارتباك واضح في مسار الأعمال الإدارية ولا سيما بعد أن أصبح الوزراء مسؤولين أمام الملك وقد أسهم هذا التداخل في إضعاف مكانة الموظفين العراقيين وخلق في مختلف أنحاء العراق شعورًا بأن الحكومة الوطنية الجديدة تعمل وفق الأوامر والتعليمات التي تصدر من الإنجليز [1]

ثالثا - تأسيس الجيش العراقي وتنظيم القوى الامنية :بعد الاحتلال البريطاني للعراق عام 1918، ظهر اتجاهان لإدارة البلاد من قبل صناع القرار البريطانيين الفكرة الاولى مثلتها مدرسة الهند (بقيادة أرنولد ويلسون): رأت أن العراق يجب أن يُحكم استعماريًا مباشرًا، معتبرةً العراقيين غير مؤهلين للاستقلال، وأن من مصلحة بريطانيا قمع أي ميول تحررية والفكرة الثانية مثلتها مدرسة القاهرة (بقيادة السير برسي كوكس): اختلفت مع مدرسة الهند، ورأت أن العراقيين مختلفون عن الهنود. دعت إلى إعطاء العراقيين فرصة لتشكيل حكومتهم الخاصة، على أن يديرها البريطانيون "من وراء الستار" يبدو أن فكرة برسي كوكس كانت الأكثر قبولًا لدى صناع القرار البريطانيين، وقد اعتُمدت لاحقًا في مؤتمر القاهرة، الذي أدى إلى تشكيل الحكومة العراقية برئاسة الملك فيصل الأول (1921-1933) فبعد اندلاع ثورة العشرين في العراق، اضطرت بريطانيا لتشكيل حكومة مؤقتة [2] تشَكَّلت الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول سنة 1920، برئاسة عبد الرحمن النقيب وتم اختيار جعفر العسكري بوصفه أول وزير للدفاع فيها وقد أبدى الوزير رغبة في أن يلتحق به رفاقه من الضباط العراقيين للعمل معه وعلى أثر ذلك عُقد اجتماع في مقر وزارة الدفاع الواقع في الشارع الأكبر في بغداد المعروف بجادة بغداد، شارع الرشيد وترأس الاجتماع جعفر العسكري بحضور مجموعة من جانبه من المستشار البريطاني لوزارة الدفاع الميجر (أيدي) Eadi وقد ناقش الاجتماع مجموع القضايا بدءاً بتوحيد الزي الخاص بالضباط والجنود، ثم تحديد الرتب والعلامات المميزة، وصولاً إلى الرواتب

1) محمد عبد الكريم محافظة، احمد خليف العفيف، المصدر السابق ، ص 335

2) بشار فتحي جاسم العكيدي، التجنيد الاجباري للجيش العراقي في العهد الملكي 1921-1958، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، ع99، مج2، الموصل، 2025م، ص 443

والتسميات العسكرية باللغة العربية وكان الضباط العراقيون في تلك الفترة يستخدمون المصطلحات التركية التي تعلموها خلال خدمتهم في الجيش العثماني. كما جرى تقسيم المقر العام للجيش إلى أربع دوائر رئيسة، وهي دائرة الحركات، ودائرة الإدارة، ودائرة اللوازم، ودائرة الطبابة، فضلاً عن ديوان وزارة الدفاع الذي ضم أمانة السر وقد أُسست نواة الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني سنة 1921 من عشرة ضباط عراقيين كانوا يعملون في جيش الحجاز العربي. وقد شارك هؤلاء الضباط في القتال ضد الدولة العثمانية بعد إعلان الثورة العربية في عام 1916 تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين وبدأت تلك النواة بالنمو تدريجياً، وذلك مع انضمام مزيد من الضباط العراقيين الذين كانوا مع الأمير فيصل في الحجاز، فضلاً عن الضباط الذين خدموا سابقاً في الجيش العثماني وبقوا في العراق، حتى بلغ عددهم (519) ضابطاً[1]علِماً بأن الجيش العراقي قد تأسَّس في البداية على أساس مبدأ التطوّع وقد نظَّمته وحدَّدت طبيعته قانون التطوّع المؤقت الصادر في آيار من العام نفسه [2] والذي حدَّد شروط التطوع (اولا: يحقُّ التطوع في الجيش لكل عراقي تتراوح أعمارهم بين 18-40 سنة ثانيا: يُلزم المتطوِّع بالخدمة في الجيش لمدة سنتين في صنف المشاة، ولمدة ثلاث سنوات في بقية الصنوف العسكرية وفي تلك المرحلة وجَّه وزير الدفاع دعوة إلى الضباط العراقيين الذين سبق لهم الخدمة في الجيش العثماني للانضمام إلى الجيش الجديد المشكَّل وفقاً للنظام المعمول به في الجيش البريطاني وخلال عملية استكمال تشكيل الفوج الأول اقترح الملك المعين إطلاق اسم فوج المس بيل عليه بينما رأى نوري السعيد أن يُطلق الاسم ذاته على أحد الجحافل لاحقاً وبناءً على ذلك سُمِّي الفوج باسم فوج موسى الكاظم كما أشار إلى ذلك جعفر العسكري [3]وقد عُزف النشيد الوطني البريطاني عند تشكيل الفوج بدلاً من النشيد الوطني العراقي الذي ربما لم يكن قد أُلف بعد في ذلك الوقت وكان مقر الفوج في البداية في خان الكابولي الكائن في الكاظمية ثم نُقل إلى الحلة بعد انسحاب الحامية البريطانية منها وبموجب قانون التطوع المذكور أعلاه تم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق تدريبية فأصبح متطوعو كركوك والموصل يتدربون في الموصل في حين بقيت السليمانية وأربيل خارج نطاق التجنيد لأن قوى الاحتلال لم تكن قد حسمت آنذاك وضع هذه المناطق أما الفرات الأوسط والجنوب فكان تدريبهم يتم في الحلة بينما يتدرب متطوعو المنطقة الوسطى في بغداد [4] كما توجد عوامل واعتبارات ساعدت على التفكير في تأسيس الجيش العراقي و من أبرزها (أولًا: الاتفاق الذي برز في مؤتمر الشرق الأوسط حول

---

1) علي صالح عبّاس منصور الحسناوي، صفقات تسليح الجيش العراقي 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كربلاء، 2024م، ص 9

2) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي (1921-1958)، دار الحصاد للنشر ، ط1،سوريا 2000، ص60

3) جعفر العسكري : هذا جعفر مصطفى عبد الرحمن جعفر العسكري النعيمي سياسي وعسكري عراقي. كان رئيسا للوزراء في العهد الملكي في العراق أسس الجيش العراقي وأشرف شخصيا على تسليحه يحمل لقب العسكري نسبة إلى عسكر في كركوك تنقل العسكري في الرتب في الجيش العثماني ثم عُين مرافقاً للقائد الألماني الأميرال فون سوشن ومُنح وسام الصليب الحديدي الألماني.

4) عقيل الناصري، المصدر السابق ، ص 61

استخدام الوسائل السياسية من أجل ضمان وتحقيق المصالح البريطانية في البلدان الواقعة تحت السيطرة أو النفوذ البريطاني. وقد تجلّت هذه الوسائل السياسية بالنسبة للعراق في صورة تشكيل حكومة محلية. ومن هنا، كان من الطبيعي أن تكون لهذه الحكومة جيشًا وطنيًا خاصًا يساندها، ويعمل على دعم مركزها السياسي ثانيًا: القرار البريطاني المتعلّق بخفض عدد القوات البريطانية في العراق، وذلك بهدف التخفيف عن كاهل دافعي الضرائب البريطانيين، بعد أن بدأ هؤلاء يضغطون على الحكومة البريطانية من أجل تقليل نفقاتها خارج بريطانيا، وكذلك تخفيف العبء الضريبي على المواطن البريطاني. ويُضاف إلى ذلك أن حكومة الهند قد أظهرت عدم قدرتها على المساهمة في الوفاء بتعهدات بريطانيا تجاه العراق، بسبب معارضة غالبية الرأي العام المثقّف في الهند لهذه السياسة، وقد عبّرت هذه المعارضة عن نفسها بشكل واضح من خلال الصحف وبرامج الأحزاب[1] وعلى هذا الأساس شرعت بريطانيا في اتخاذ أولى خطواتها لتأسيس الجيش العراقي عبر تشكيل لجان عسكرية متخصصة كانت مهمتها دراسة الوضع العسكري في العراق وقد ركّزت هذه اللجان على مجموعة من المحاور الرئيسة وضع القوانين العسكرية وتنظيمها وفقًا للرتب العسكرية في تصنيف للجيش العراقي وإعداد خطط عسكرية هندسية منضبطة من الناحية العسكرية تلبّي احتياجات العراق اضافة الى تحديد ما يلزم العراق من العدة والعدد ضمن التكوين العسكري للجيش وفي عام 1921جاء تشكيل الجيش العراقي ضمن سياق سياسي وعسكري ارتبط بإطار الانتداب البريطاني على العراق إذ لم تكن مسألة التجنيد الإجباري جزءًا من اختصاص دراسة قادة الجيش العسكري بل استندت إلى الاتفاقيات التي نوقشت في مؤتمر الشرق الأوسط التي سعات من خلاله بريطانيا إلى توظيف وسائل تخدم مصالحها في العراق شملت تشكيل حكومة عراقية محلية ومنح البلاد القدرة على إنشاء جيش وطني يساند مصالحها ويعزّز حضورها ومن أبرز القواعد التي وُضعت لتأسيس الجيش العراقي قرار بريطانيا بتخفيض عدد القواعد العسكرية إلى جانب تخفيف الضرائب على الشعب العراقي وأسهمت هذه الإجراءات في تمهيد تأسيس الجيش العراقي في ظل الانتداب البريطاني إذ امتلك القائد العام العسكري البريطاني بيرسي كوكس رؤية واضحة لهذا الموضوع داخل المؤتمر حيث اقترح أن يقوم تأسيس الجيش العراقي على التطوع الاختياري لا الإجباري مع التركيز على تشكيل قوة تعتمد على الجنود المحليين من العرب بما يتوافق مع استراتيجية بريطانيا في المنطقة [2] تم توقيع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا بهدف منح العراق مسؤولية الدفاع داخليًا وخارجيًا مع وضع خطة لتوسيع الجيش العراقي خلال أربع سنوات وشملت الاتفاقية تدريب ضباط الجيش العراقي وتزويده بالأسلحة إضافةً إلى إرسال ضباط بريطانيين

1) رجاء حسين حسيني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطوره دورة السياسي من2021-1941، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص 22

2) ريام اركان كامل حسين، عادل محمد حسين العليان، الدور البريطاني في تأهيل الجيش العراقي 1932-1921وأثره في بناء القدرات العسكرية الوطنية، مجلة الملوية، مج13، ع43، سامراء، 2026م، ص 21

لدعم التدريب بالمقابل اشترطت بريطانيا الإبقاء على إشرافها المباشر عبر التفتيش وتقديم الاستشارات العسكرية بشأن توزيع الجيش والمشاركة بمناقشة القضايا المرتبطة بالأمن الداخلي للعراق [1]

رابعا - سياسة الملك فيصل اتجاه العشائر: أثبتت العشائر حضورها في مختلف المراحل التاريخية السياسية التي مرّ بها العراق منذ العهد العثماني إذ أدركت الدولة العثمانية ما للعشائر من أهمية وما تُمثّله من خطورة على البنية التنظيمية التي سعت إلى فرضها في المشرق العربي عمومًا وفي العراق خصوصًا لذلك عملت السلطنة على استمالتها وتنظيمها ضمن إطار إداري خاص عُرف بـإمارة العشيرة إذ اعترفت برؤسائها وقرّرت تثبيتهم على رأس عشائرهم بوصفهم زعماء ذوي مكانة يشتركون في الحملات العسكرية ولهم حق التصرف في مناطقهم وتيما اذ حاولت بريطانيا الإفادة من هذا النظام العشائري الموروث فوضعت السير هنري دوبس ([2]) أسس نظامًا جديدًا هدفه تعزيز المشيخة وإشراك شيوخ العشائر في الحكم، باعتبار أن الهدف من ذلك جعل العشائر عنصر توازن يوجَّه ضد الملك ورجاله وكذلك ضد المدن والبلديات التي كانت تُعدّ مركزًا حقيقيًا لمعارضة الحكم البريطاني سعت القيادة الملكية ضمن مشروع بناء الدولة والأمة إلى توظيف هذه القوة عبر إدماجها سياسيًا وذلك من خلال إشراك شيوخ العشائر في البرلمان العراقي بوصفهم نوابًا وأعيانًا مما مكّنهم من اكتساب سلطات سياسية ورسمية إضافة إلى سلطاتهم العشائرية التقليدية كما جرى دعم مواقعهم عبر الوسائل الاقتصادية مثل تسوية مشكلة الأراضي وتعزيز تقنيات توزيع المياه اللازمة لسقي أراضيهم، بما أدى إلى ربط مصادر معيشتهم واقتصادهم بالدولة كما فسح ذلك المجال أمام أبناء العشائر للانخراط في القوات العسكرية، والاستفادة من المدارس التي أنشأتها الدولة في المناطق القريبة منهم، بهدف تعميم قيم الهوية والمواطنة العراقية كما أن احتواء جماعات تقليدية قوية، ولا سيما العشائر، داخل جهاز سياسي حديث، قد يُعد خطوة إيجابية من شأنها أن تساهم في تحقيق قدرٍ من الاستقرار المرحلي، وأن تضع أسسًا أولية لوحدة اجتماعية داخلية غير أن الواقع الفعلي في العراق قد حال دون الوصول إلى الهدف المشار إليه؛ إذ إن عملية احتواء تلك الجماعات أصبحت سببًا في تعثر وفشل بناء أجهزة سياسية وطنية فعّالة ويعود ذلك إلى محدودية فاعلية تلك العناصر بوصفها أعضاء في جهاز سياسي رقابي مثل مجلس النواب [3] وفي هذا الإطار يذكر خدوري أن الإقطاعيين سواء أثناء الحكم العثماني أو بعده كانوا يساندون السلطة متى ما تعهدت السلطة بحماية مصالحهم كما يؤكد أن من أخطر ما ترتبه هذه السياسة هو إدخال العشائر في العمل السياسي، واستغلال ما تملكه من قوة من أجل

---

1) ريام اركان كامل حسين، عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص 22

2) السير هنري دوبس هو مندوب سامٍ بريطاني أدار شؤون العراق بين عامي 1923 و1929، حيث ساهم في عهد الملك فيصل الأول في تثبيت أركان الدولة العراقية الحديثة وحسم قضية تبعية الموصل للعراق.

3) عيسى ليتيم، مشروع بناء الدولة الأمة في العراق خلال العهد الملكي الاول 1921-1933، مجلة الادب ، الجزائر، 2019م، ص26

السيطرة على السلطة والتحكم فيها ويتجلى ذلك في أن حزب الإخاء الوطني استغل تذمر عشائر الجنوب، بقيادة الشيخ الحاج سكر، من خلال إثارة نزاعٍ حول الأراضي، ثم حرضها على الخروج من الحكم ثم التحقت بعشائر الجنوب عشائر أخرى، حتى وصلت الأمور إلى عقد مؤتمر في النجف، أُطلق عليه "مؤتمر الشيعة وقد رفعت هذه المؤتمرات في هذا المؤتمر شعارات تدعو إلى إنصاف الشيعة وإقالة الوزارة وحل البرلمان وبالفعل تم تنفيذ ما يتعلق بإقالة الوزارة وإسنادها إلى حزب الإخاء الوطني بينما قوبلت مسألة حل البرلمان بالرفض من قِبل الملك وقد أدى هذا الرفض إلى زيادة حدة الأزمة بانضمام عشائر أخرى في الشمال، الأمر الذي فاقم حالة الاضطراب بدل أن يفضي إلى الاستقرار [1]

خامسا - سياسته الداخلية :كانت سياسة فيصل الداخلية واسعة المحاور ومتعددة الاتجاهات فكان يتمسّك بالعقيدة ويستفيد في الوقت من عادات البلاد وتقاليدها من حيث المظهر كان يقود بلاده بخطى متتابعة نحو التطوير فقد كان يُنظر إليه بوصفه الملك التقدمي في وسط شعب محافظ وكان يرى أن تطوير عقول الرجال وتطوير المجتمع لا يمكن أن يتم في زمن قصير بل قد يحتاج إلى أجيال متعددة فقد كانت التقاليد والعادات والأفكار المسبقة متجذّرة بعمق تعمل كدروع يصعب تجاوزها لطالما وُجّه إلى الملك فيصل اتهام بالرجعية إلا أن هذا الاتهام غير صحيح إطلاقًا فالواقع هو عكس ذلك تمامًا فالمعطيات تشير إلى أنه كان متقدمًا إلى حد بعيد وسط شعبه المتمسك في معظم أفراده، بعاداته القديمة إن فيصل لا يتوقف عن الدفع إلى الأمام لقد كانت مهمة التجديد صعبة للغاية خاصة مع ضرورة الحفاظ على فلسفة أخلاقية ثابتة، تلك الفلسفة التي تنبع من القرآن الخالد دون أن تتغير أو تتبدل حيث كانت سنوات حكم الفيصل فترة من النجاح المتواصل ومن الانتصارات المتعاقبة فقد حققت الجزيرة العربية تحت قيادته قفزة واسعة ومثمرة إلى الأمام كانت البلاد في بدايات توحيدها بحاجة إلى أسبوع كامل كي يصلها نبأ واحد من ساحل المملكة إلى ساحلها الآخر أما في عهده فقد صار بإمكان الفيصل أن يتوجه يوميًا إلى كل فرد من رعاياه عبر الطائرة أو عبر الراديو أو عبر التلفزيون، وبصورة مباشرة" ولم يكن الفيصل راضيًا عن الواقع كما هو إذ كان عليه أن يخلق الأداة المناسبة لممارسة الإدارة وأن يحيط نفسه بطراز جديد من الرجال والسبب في ذلك أن عهده مثّل في تاريخ الجزيرة العربية، انتقالًا إلى عصر المديرين الذين تم إعدادهم على النمط الحديث لذلك أدخل تعديلًا في بنية الإدارة وحدد واجبات كل وزارة واختصاصاتها بدقة وجعل المشرفين عليها مسؤولين أمامه كما جعل نفسه مسؤولًا أمام شعبه وإضافة إلى استبدل عددًا من الدوائر التقنية بتلك التي كانت قليلة الفائدة في السابق وبفضل هذه الإدارة الجديدة التي اتسمت بالمرونة وبالفعالية استطاع أن يوجّه جهوده الإنسانية تركيزًا أكبر وأن يحقق أهداف التقدم والتطوير بصورة أكثر نجاحًا [2]

---

1) عيسى ليتيم، المصدر السابق ، ص 27

2) محمد علي الحربي، أبرز التحديات الداخلية التي واجهت الفيصل اجتماعياً، مقال نشر على الرابط https://www.okaz.com، ت.النشر 10/5/2008، ت. الاطلاع24/3/2026

المبحث الثالث

الدور السياسي الخارجي للملك فيصل الاول و علاقاته الخارجية

اولا -علاقته بالمملكة المتحدة وشكل النفوذ البريطاني في العراق : لقد قطع السير تشرشل على نفسه عهدًا أمام الملك فيصل الأول، يقضي بأن تقوم أركان المملكة العراقية على أساس الاستقلال التام، وذلك في حال موافقة الملك فيصل على تولي عرش العراق. وقد ظل الملك العربي متمسكًا بهذا العهد الإنجليزي الذي صدر على لسان وزير المستعمرات تشرشل طوال فترة المفاوضات والمحادثات التي جرت [1] وتساعد العراقيين على تأسيس حكومة وطنية موطدة الأركان وفي مقابل ذلك تُعقد معاهدة صداقة بين العراق وبريطانيا تضمن فيها الحكومة العراقية بعض الحقوق في تنمية اقتصاديات العراق واستثمارها، واستخدام مستشارين واختصاصيين من الجانب الإنجليزي لهذه الغاية، ولمعاونة الموظفين العراقيين كذلك في إدارة أركان المملكة العراقية الجديدة." وأضاف الملك فيصل معبرًا عن خيبة أمله: "وعدني السيد تشرشل بإلغاء الانتداب والاعتراف باستقلال البلاد، ولقد جاءني الآن بمعاهدة طافحة في الانتداب وعصبة الأمم. فإذا كان الانتداب، فما الفائدة من المعاهدة وما الغرض منها؟ وإذا كانت المعاهدة، فما الحاجة إلى الانتداب؟ غني عن البيان أن أحد الصكين غير لازم وغير مفيد. إننا مصرون على ما وعدنا به المستر تشرشل وهو ما يطلبه العراقيون المتطرفون منهم والمعتدلون وإني لا أزال أعتقد أن يبر بوعده وإلا فالموقف حرج يا أخي، حرج جدًا لقد ظل العراق قائمًا بين الملك فيصل، تلك الشخصية الساحرة التي كان المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس من أولئك الأعداء الذين اعترفوا بقوة وجاذبية وسحر ذلك الملك العربي لقد كان يحترم فيصل ويحبه ولكنه لم يدع لنوافذ قلبه أن تبقى مفتوحة الأبواب في مجالسته للملك وفي أحاديثه معه [2]

ثانيا - الاتفاقيات السياسية والعسكرية مع بريطانيا 1922،1926،(1930): كان الموقف البريطاني تجاه العراق يتجه نحو استبدال العلاقة القائمة على الانتداب بمعاهدة رسمية تُعقد بين الحكومتين العراقية والبريطانية. يتضح هذا التوجه من خلال عدة مؤشرات أبرزها برقية التهنئة التي أرسلها الملك البريطاني جورج الخامس إلى الملك فيصل بمناسبة تتويجه ملكًا على العراق في هذه البرقية تم التأكيد على أن معاهدة ستُعقد قريبًا بين البلدين كما أن خطاب الملك فيصل عند توليه العرش يعكس هذا التوجه حيث لم يأتِ على ذكر الانتداب بل صرّح بأن العراق دولة مستقلة وأن المجلس التأسيسي الذي سينتخبه الشعب سيصادق على المعاهدة التي سيتم إبرامها مع الحكومة البريطانية ويرجع قبول بريطانيا لعقد معاهدة مع العراق كبديل لصك الانتداب إلى عده امور مهمة منها إصرار الملك فيصل على عقد معاهدة مع بريطانيا كشرط لقبوله عرش العراق، وكان هذا مبدأً ثابتًا يؤمن

---

1) يعقوب يوسف كوريه، انجليز في حياة فيصل الاول،الاهلية للنشر والتوزيع، ط1،الاردن، 1998م، ص 30

2) المصدر نفسه ، ص 31

به ويُصرّ عليه يُذكر أن الملك ورئيس حكومته عبد الرحمن الكيلاني [1] كانا من أشد الرافضين للانتداب وكانا يُقسمان في أحاديثهما أمام الحضور بأنهما لن يقبلا بالانتداب نظرًا لمكانة فيصل وقدرته على تحقيق الاستقرار في العراق، لم تجد بريطانيا بديلاً عن قبول هذا الشرط، خاصة إذا تمكنت من توقيع معاهدة مع العراق تكون بنودها مستمدة من صك الانتداب وليست متعارضة معه وايضا كان إصرار بريطانيا على رفض المعاهدة سيؤدي إلى تقويض استراتيجيتها تجاه العراق. هذه الاستراتيجية كانت تتمثل في حماية مصالحها الحيوية من خلال وجود حاكم عربي يوفر عليها تكلفة الحكم العسكري المباشر في نقاش حاد دار في مجلس العموم حول سياسة بريطانيا في العراق، ما بين الانتداب أو المعاهدة، وحول النفقات المتصاعدة التي ترافق الانتداب [2] في 10 تشرين الأول 1922م أقرّ مجلس الوزراء رسميًا القرار الذي اتُّخذ في 25 حزيران 1922م بالموافقة على المعاهدة العراقية–البريطانية الأولى ثم وُقِّعت المعاهدة بالأحرف الأولى من قبل عبد الرحمن النقيب بصفته رئيس مجلس الوزراء إلى جانب المندوب السامي البريطاني السر بيرسي كوكس ووفقًا للمادة (18) تصبح المعاهدة نافذة فور تصديقها من قِبل الطرفين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي على أن يستمر العمل بها مدة عشرين سنة كما تضمّن قرار مجلس الوزراء التأكيد على أن سريان المعاهدة مرتبط بقبولها من المجلس التأسيسي، وأن يكون مقرونًا بالشروع في إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وقد وافق الملك فيصل على الصيغة النهائية للمعاهدة كما اعتمدها مجلس الوزراء ونُشرت المعاهدة في 13 تشرين الأول 1922م في بغداد ولندن باسم جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك العراق وبسبب استمرار الغضب الشعبي إزاء بنود المعاهدة التي تضمنت شروط الانتداب والأجواء التي رافقت توقيعها رغم اعتراضات الحركة الوطنية فضلًا عن تزايد الضغوط على الرأي العام البريطاني نتيجة نفقات بريطانيا في الشرق الأوسط انعكس ذلك في الصحافة البريطانية التي نقلت حراجة الموقف في العراق ودعت إلى تخفيف عبء نفقات الإدارة البريطانية. وقد جاء ذلك متزامنًا مع الحملات الانتخابية التي شهدتها بريطانيا في أواخر تشرين الأول 1922م والتي انتهت بفوز المحافظين الأمر الذي جعل الحكومة الجديدة مطالَبة بمراجعة سياستها في العراق وعلى هذا الأساس استُدعي المندوب السامي البريطاني في العراق في 19 كانون الثاني 1923م إلى لندن للاستئناس برأيه أمام لجنة وزارية شُكِّلت لهذا الغرض وبعد مناقشات مطوّلة أوصت اللجنة بضرورة تأمين المصالح البريطانية في العراق عبر تثبيت الانتداب وتحديد مدته ورفض فكرة الجلاء عن العراق ما لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة الحدود بين العراق وتركيا كما اقترحت اللجنة عقد بروتوكول مع الحكومة العراقية يتضمن التنبيه إلى أن المعاهدة الحالية ستنتهي عند دخول العراق إلى عصبة الأمم على ألا يتأخر انتهاؤها في كل الأحوال عن أقصى

1) عبد الرحمن الكيلاني : هو رئيس المجلس التّأسيسيّ الملكيّ العراقيّ ورئيس أوّل حكومة عراقيّة في العصر الحديث ونقيب أشراف بغداد.

2) محمد عبد الرحمن نايل، المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الأردنية –البريطانية 1928م، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، مج10، ع1، الاردن، 2016م، ص 59

تاريخ هو 4 سنوات من إبرام الصلح مع تركيا مع إبقاء باب المفاوضات مفتوحًا [1] تمّ التوقيع على هذا البروتوكول رسميًا في 30 نيسان 1923م على أن يكون له حكم المعاهدة من حيث ضرورة مصادقة المجلس التأسيسي عليه ولا شك في أن هذه السياسة الجديدة للحكومة البريطانية كانت تستهدف بالدرجة الأولى تهدئة الرأي العام البريطاني المتذمّر من الأعباء والنفقات التي تتحملها بريطانيا في العراق وفي الوقت نفسه، جاءت كتأكيد للشارع العراقي وخاصةً قيادات الحركة الوطنية على أن بريطانيا تُظهر قدرًا من المرونة في سياستها أو أنها تتنازل عن بعض شروط المعاهدة كما قد يبدو للمتابعين كما هدفت إلى إقناعهم بأن العراق بات قريبًا من الترشيح لعضوية عصبة الأمم وذلك بهدف تليين مواقفهم إزاء المعاهدة تمهيدًا لإقرارها في المجلس التأسيسي الذي كان مقررًا انعقاده وبعد أن كانت بريطانيا قد رسّخت سيطرتها على النظام العراقي ومهّدت لأسس الانتداب عبر بنود المعاهدة الموقعة بين الطرفين، جاءت بمشروع البروتوكول لتخفيف التوتر لدى الرأي العام البريطاني والعراقي، وللمضي قدمًا في إجراء الانتخابات داخل العراق وفي هذه المرحلة اتجهت جهودها إلى ضمان الإشراف والضبط على شؤون العراق الإدارية والعسكرية والقضائية والمالية من خلال اتفاقيات منفصلة تفرعت عن المعاهدة، وفقًا للمواد الثانية والسابعة والتاسعة والخامسة عشرة التي نصّت على الدخول في مفاوضات لاستكمال تفاصيل تلك المواد[2] **اما بالنسبة لمعاهدة 1926** فعلى الرغم من أن تركيا فكّرت بجدّية في إمكانية شنّ الحرب فإنّها لم تكن قادرة على المجازفة بتجديد القتال بعد مرور أربع سنوات فقط على حربها ضد دول الحلفاء والدخول في صراع مع قوة كبرى مثل بريطانيا التي كانت آنذاك من القوى الكبرى في العالم وكان هذا النوع من المخاطر كفيلاً بتعريض تركيا للخطر في وقت كانت أحوج ما تكون فيه إلى ترميم ما خلفته الحروب وبناء مؤسسات دولتِها بعد عقود من الدمار والاقتتال وكانت تركيا تعتقد أن بريطانيا قد تُفكّر في خوض حرب بسبب نزاع الموصل نظراً إلى أن هذه المنطقة تمثل أهمية حيوية لمصالحها لذلك اضطُرّت تركيا إلى التخلي عن هذا الهدف المرتبط بالميثاق الوطني، وظلّت ملتزمة بالمبادئ الأساسية في سياسة أتاتورك الخارجيةـــ والمتمثلة في الواقعية وتجنّب المغامرة وفي 21 نيسان 1926 عُقد الاجتماع الشامل الأول بشأن الحدود التركية العراقية بين وزير الخارجية التركي توفيق روستو آراس والسفير البريطاني أر ليندسي وقد فوجئ البريطانيون عندما أخبر وزير الخارجية التركي السفير البريطاني بأن تركيا ليست مهتمة أساساً بالأراضي، واقترح (توقيع اتفاقية حياد مع بريطانيا العظمى على نحو مماثل للاتفاقية التي جرى التوصل إليها مع الاتحاد السوفيتي وطرح اتفاقية ثلاثية تجمع الدول الثلاث العراق وتركيا وبريطانيا بحيث لا تمسّ بريطانيا العظمى بالعراق ومشاركة تركيا في استثمار نفط العراق بوصف ذلك تعويضاً مالياً وقد رفض السفير البريطاني العرض الأول لأن

---

1) جعفر أصغر عباس، السياسة البريطانية والتصديق على معاهدة 1922 بين بريطانيا والعراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج14، ع9، تكريت، 2007م، ص 575

2) المصدر نفسه، ص 576

الحكومة البريطانية اعتبرته غير مقبول وفي المقابل وافق على العرض الثاني غير أنّ النقاش استمر حول العرض الثالث نظراً للصعوبات المرتبطة بإعادة تنظيم شركة نفط تركية في ذلك الوقت المتأخر وهو ما استلزم على الأتراك قبول تعويض نقدي وقد أصرّ وزير الخارجية التركي على هذه النقطة [1] حيث وُقعت المعاهدة في 5 حزيران 1926 في أنقرة وشارك فيها عن تركيا وزير الخارجية توفيق رشدي بك وعن بريطانيا: السفير رونالد تشارلز لندسي. عن العراق: نوري السعيد، وكيل وزارة الدفا تألفت المعاهدة من 18 مادة موزعة على ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول ترسيم الحدود بين تركيا والعراق والفصل الثاني تضمن علاقات حسن الجوار اما الفصل الثالث فتضمن أحكام عامة [2] حيث تبنت عصبة الأمم أزمة الموصل ورفعت المشكلة التي لم يوجد لها حلاً الى محكمة العدل الدولية وهنا أيضاً لم يتم الوصول إلى نتائج ايجابية وأخيراً توصل الانجليز إلى اتفاق بعد المحادثات التي جرت في أنقرة وكانت نتيجته توقيع اتفاقية أنقرة في 5 يونيو 1926 بنود الاتفاقية:(تتبع ولاية الموصل العراق ويكون خط بروكسل هو الخط الفاصل الذي يتفق عليه العراق وتركيا، يعطي العراق 10% من عائدات نفط الموصل لتركيا لمدة 25 سنة) شاركت تركيا العراق في نفطه حتى عام 1954 وتوقف الدفع تماما بعد ثورة 1958 ومجيء عبد الكريم قاسم للحكم وحتى عام 1986 كانت الميزانية التركية تأتي على حساب مجيء هذه النسبة وفي 1986 وضمن تسوية قام بها رئيس الوزراء تورگوت اوزال مع الدول العربية تمت ازالة هذه الفقرة من الميزانية (تمت مضاعفة سعة الانبوب العراقي التركي في عام 1986 والاتفاق على أسعار جديدة تتقاضاها تركيا بين 45-75 سنت للبرميل الواحد بحسب مقادير التصدير وتم تعديل خط بروكسل الحدودي الفاصل بين العراق وتركيا ،بمقدار بسيط لصالح تركيا) وكان فيصل دبلوماسياً محنّكاً و كان قادراً على تحقيق التوازن بين ما يريد البريطانيون والاحتياجات الحقيقية للشعب بنظام معقد للغاية ومع ذلك كانت إحدى الأشياء التي كان يرغب فيها توحيد العراق وهو لم يكن يعتقد ان ذلك ممكن بدون السيطرة على ولاية الموصل فقبل قرار عصبة الأمم قدّم فيصل الأول عدة التماسات للحكومة البريطانية لإعطائه ملكية الموصل ليتمكن من النجاح في هدفه التوحيد وأخيرا بعد إصدار عصبة الأمم لقرارها وافقت الحكومة البريطانية على السماح لفيصل بالسيطرة على الموصل مقابل تنازلات على موارد هامة البريطانيون أسّسوا شركة البترول التركية التي أصبحت تعرف لاحقاً بشركة نفط العراق (IPC) كانت مجموعة داخلية أخرى التي تريد السيطرة على الموصل هي الأكراد كان الأكراد سكاناً أصليون لبعض أجزاء ولاية الموصل ولم يكونوا يريدون أن ينتموا إلى أي حكومة أخرى غير بلدهم وقد حاربوا طويلا ضد ما جرى في العراق لأنهم كانوا يريدون الاستقلال لم يعتبر معظم الأكراد أنفسهم جزءاً من الدولة الجديدة في العراق احتشدت القيادات من مختلف الجماعات الكردية

1) بدون مؤلف، الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي، مركز البيدر للدراسات،ط1،بغداد، 2024م، ص 40

2) خليل مصطفى عثمان، معاهدة أنقرة 1926حسم قضية ولاية الموصل الكردستانية وترسيم الحدود العراقية التركية خارج إطار معاهدة لوزان، مقال نشر على الرابط ادناه /https://altaakhi.net، تاريخ النشر 24/7/2024، تاريخ الاطلاع 6/4/2026

المسلحة وكان ساعدتهم القوى الامبريالية مختلفة في مناسبات عدة عندما كانت تلبي مصالحهم وعلاوة على ذلك، شعر العديد من الأكراد بالخيانة عندما قدمت بريطانيا لهم وعوداً في وقت سابق ولم تقم بتنفيذ أي من هذه الوعود ثم أراد فيصل الأول دمج ولاية الموصل بالعراق نظراً لغالبية السكان السنية وأعتقد أنه بحاجة لها لتحقيق التوازن مع السكان الشيعة استخدمت بريطانيا المسلحين الأكراد ورغبة فيصل الأول بعراق موحد من أجل تضييق الخناق عليه[1] صادق أوّل برلمان عراقي اجتمع في ظلّ القانون الأساسي على معاهدة سنة 1926 بين العراق وبريطانيا وهي المعاهدة التي كانت في حقيقتها تعديلًا للمعاهدة الأولى في كانون الثاني من سنة 1926 وقد أقرّ مجلس عصبة الأمم هذه المعاهدة في شهر آذار من سنة 1926وكانت مادتها الثالثة تنصّ على إمكانية النظر في دخول العراق عصبة الأمم بعد مرور أربع سنوات وبمناسبة عقد هذه المعاهدة أهدت الحكومة البريطانية إلى الجيش العراقي بعض المدافع القديمة. وقد اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم 27 شباط سنة 1926، وجاء فيه: "تلي كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي بِي او 40 والمؤرخ في 24 شباط سنة 1926، المتضمن أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد قررت إهداء الجيش العراقي بعض المدافع المحفوظة لدى قوة الطيران الملكية بالعراق بمناسبة عقد المعاهدة الجديدة بين بريطانيا العظمى والعراق، فقرر مجلس الوزراء إسداء مزيد الشكر للحليفة العظمى على إهدائها هذه الهدية الثمينة، التي تقبلها الحكومة العراقية بامتنان، وقرر الإيعاز إلى وزارة الدفاع بأن تتسلم المدافع المذكورة وقد وصف مجلس الوزراء هذا القرار بأنّه هدية ثمينة لأن ثمنها كان باهضًا جدًا، ويتمثل ذلك بالانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وبوجود امتيازات واسعة لبريطانيا في نفط العراق. وفي الوقت ذاته جرى التفاوض على عقد معاهدة ثلاثية بين بريطانيا والعراق وتركيا وقد أقرتها تركيا بالمصادقة عليها في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة 1928 وبموجب هذه المعاهدة وافقت تركيا على خط بروكسل، مع إجراء تعديل طفيف فيه مقابل استلام العراق نسبة عشرة في المائة من العوائد التي يحصل عليها العراق من نفط ولاية الموصل لمدة خمس وعشرين سنة، كما تضمّنت تحديد الحدود العراقية التركية وبحلّ مشكلة الموصل مع تركيا، نجح الملك فيصل في الاقتراب من تحقيق استقلال العراق [2] **اما** معاهدة 1930: لقد انصبت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني على إنهاء الانتداب، وصولًا إلى انضمام العراق إلى عصبة الأمم. وفي شهر جويلية 1929م وبعد وصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى المندوب السامي في بغداد كلايتون بأن يقوم بإبلاغ حكومة العراق بعزم بريطانيا على إنهاء الانتداب، وكذلك بترشيح العراق لعصبة الأمم. كما طالبت بريطانيا

1) كندي الزهيري، جذور الصراع بين بغداد وانقرة، مقال نشر على الرابط ادناه https://burathanews.com/، ت. النشر 15/2/2021، ت. الزيارة 6/3/2026

2) منى كاظم إحجيل، سياسة الملك فيصل الأول وأثرها في استقلال العراق حتى عام 1932، مجلة كلية التربية ،واسط، 2022م، ص 798

بتحديد آلية لفتح المفاوضات مع الحكومة العراقية، من أجل عقد معاهدة تنظّم وتحدّد طبيعة العلاقة بين الطرفين وعند تولّي نوري السعيد رئاسة الوزارة في عام 1930م وهو معروف بميله للإنجليز بذل جهودًا متواصلة وسعى بكل الوسائل إلى تحقيق تفاهم مع الحكومة البريطانية هدفه الوصول إلى عقد معاهدة معها وقد شارك الملك فيصل نوري السعيد في هذا السعي وجرى في هذا السياق الإعلان بأن وزير المستعمرات البريطاني قد أكد أن المفاوضات ستنطلق على أسس حرة وصولًا إلى عقد معاهدة جديدة مع العراق وفي 3 نيسان بدأت المفاوضات بين الجانبين رسميًا وترأس الجانب العراقي نوري السعيد بينما ترأس الجانب البريطاني المندوب السامي الجديد السير فرنسيس هنري همفريز وقد استمرَّت المفاوضات إلى أن تمّ عقد الاتفاق في 30 حزيران وذلك بهدف إحلال معاهدة جديدة محل معاهدة 1922م ومن أبرز ما تضمنته معاهدة 1930م (أولًا إنهاء الانتداب وإعلان استقلال العراق، على أن يتم تنفيذ ذلك اعتبارًا من تاريخ دخول العراق في عصبة الأمم، ثانيًا: حفظ المصالح البريطانية في العراق إذ أقامت بريطانيا مع العراق حلفًا عسكريًا وقدّم العراق لبريطانيا حق استخدام السكك الحديدية وكذلك المطارات والموانئ ولا سيما ما يتصل منها بحماية المواصلات الجوية البريطانية كما تعهد العراق في هذه المعاهدة بأن تحتفظ بريطانيا بقاعدتين جويتين هما الشعيبة والحبانية وتقعان قرب البصرة غرب نهر الفرات، ثالثا: احتفظت بريطانيا بحق التشاور معها في مسائل السياسية الخارجية) [1] وقد عُقدت في يوم 15نيسان 1930 الجلسة الثالثة لمناقشة اقتراح الملك فيصل الأول حول تعديل مشروع المعاهدة، بإضافة عبارة تتعلق بـالاستقلال التام وقد اعترض المندوب السامي البريطاني على ذلك كونها تُفهم على أنها تعني أن العراق لم يعد بحاجة إلى أي مساعدة أو استشارة بريطانية واقترح أن تكون العبارة بصيغة الحرية الكاملة والمساواة وبعد نقاشات بين الوفدين اقترح نوري السعيد مؤيدًا رأي الملك فيصل الأول تعديل العبارة لتصبح الحرية الكاملة والمساواة والاستقلال وتمت الموافقة على ذلك من الطرفين كما ناقش الوفدان مدة المعاهدة إذ طلب الملك فيصل الأول تحديد مدة زمنية واضحة لعقدها رافضًا تركها دون تحديد كما كان مقترحًا من الجانب البريطاني وأمام إصرار الوفد العراقي وجّه المندوب السامي رسالة إلى حكومته بضرورة تحديد مدة المعاهدة، فوافق مجلس الوزراء البريطاني على أن تكون مدة المعاهدة 25 عامًا على أن يُعيد الطرفان النظر فيها بعد انتهاء هذه المدة [2] وافق الجانب العراقي على أن يكون أمد المعاهدة 25 عامًا، وطلب من المندوب السامي أن يبلغ حكومته بأن من حق العراق الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بشأن العلاقات الثنائية بعد مرور مدة من الأعوام منذ سريان مفعول المعاهدة كما طُرح الاستفسار عن موقف الحكومة البريطانية في حال وقوع العراق مستقبلًا لإجراء تعديل على مواد المعاهدة وقد جاء رد المندوب السامي بأن الأمر يعود إلى عصبة الأمم

---

1) جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق(1920-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019م ،ص28

2) جودة جلال كامل، العراق بين معاهدتي 1930-1948،مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، ع 2، 2019م، ص 355

وبناءً على ذلك وافق الوفد العراقي على ما عُرض عليه أمّا فيما يتعلق بالجانبين العسكري والمالي اللذين فضّلت بريطانيا منذ المعاهدة الأولى أن يتم بحثهما بشكل مستقل فإن المباحثات قد شهدت بين الوفدين حضورًا واسعًا، إذ حاول كل طرف الضغط على الطرف الآخر بهدف الحصول على أكبر قدر من المكاسب وفي هذا السياق سعى فرانسيس باستخدام أسلوب التهديد من أجل إقناع الوفد العراقي بالاحتفاظ بالمصالح البريطانية الموجودة على أراضيه وبذلك جرى الاتفاق على مواد المعاهدة الجديدة تم بعد تلك الجلسات التوقيع على المعاهدة في 30 حزيران 1930 بحيث تصبح نافذة اعتبارًا من تاريخ دخول العراق عصبة الأمم، وأن تمتد مدتها خمسًا وعشرين سنة، ما لم يتفق الطرفان على تعديلها أو تبديلها وقد اشتملت المعاهدة على أحدى عشرة مادة إلى جانب ملحقين عسكري ومالي يُعد كلٌ منهما جزءًا متممًا للمعاهدة وفي 19 تموز 1930 نُشر نص المعاهدة في الصحف وبدأت الأصوات المعارضة لها بالازدياد والارتفاع في الساحة وشرعت في رفضها مبررين ذلك بأن المعاهدة قيّدت العراق بشروط لا تتماشى مع الاستقلال المنشود وأن العراق أصبح مقيدًا بالنفوذ والمصالح البريطانية وكانت الحكومة قد أصدرت إرادة ملكية في 9 تموز 1930 تقضي بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة لاختيار نواب جدد على أن تُعبّر هذه الانتخابات عن رأي الشعب في شأن المعاهدة الجديدة وعلى الرغم من معارضة المنتقدين للمعاهدة لتلك الانتخابات، ومن دعوتهم الشعب إلى مقاطعتها إلا أن الانتخابات جرت وقد تمكن نوري السعيد من الحصول على70 مقعدًا من أصل 88 مقعدًا وانتهت النتائج إلى قبول المعاهدة بأكثرية 69 صوتًا من مجموع أصوات مجلس النواب البالغ 88 صوتًا [1]

ثالثا- العلاقات مع دول الجوار: حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية إن تكون لها هوية سياسية مستقلة وان تظهر بمظهر الدولة القادرة على موازنة علاقاتها الخارجية بالرغم من كونها حليفاً استراتيجياً لبريطانيا من خلال إقامة تمثيل دبلوماسي مع بقية الدول الكبرى ذات التأثير الفاعل في السياسة الدولية آنذاك أولاً وأن الحكومات العراقية ترى إن إقامة علاقات دبلوماسية مع بقية الدول سيخدم المصالح الحيوية للدولة العراقية والمتمثلة أولاً بترسيخ سيادتها المهددة بأطماع بعض دول الجوار، ولتأكيد دورها على الساحة السياسية الإقليمية والدولية من جهة أخرى [2]سعى الملك فيصل الأول إلى تعميق أواصر الصداقة وحسن الجوار مع دول الجوار ففي شباط 1921 أرسل رسائل إلى الملك عبد العزيز آل سعود وإلى الأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن، معبّراً عن رغبة العراق في التقارب عقب تلقي ردود إيجابية أرسل الملك وفدًا خاصًا على متن طائرة في صباح 25 آذار 1931 برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد وعضوية رئيس أركان الجيش طه الهاشمي، ومدير الشؤون الخارجية موفق الألوسي، وسكرتير وزير الدفاع أحمد المناصفي. في آذار

---

1) جودة جلال كامل، المصدر السابق، ص 356

2) علي الحكيم، السياسية الخارجية العراقية في العهد الملكي (1921-1958) م عن نظرية المثالية، مقال نشر على الرابط https://democraticac.de/?p=79910، تاريخ النشر 12/1/2022، تاريخ الاطلاع 17/4/2026

1931 وُقعت معاهدة صداقة مع شرق الأردن. غادر الوفد بعد ذلك إلى القاهرة في 28 آذار وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ 31 أيار 1931 أُقرَّ بالإجماع كل من معاهدة «الصداقة وحسن الجوار» ومعاهدة «تسليم المجرمين» مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى المعاهدة العراقية–الأردنية ومعاهدة تسليم المجرمين مع مصر وفي 12 تشرين الثاني 1931 أقرَّ المجلس بالإجماع أيضاً المعاهدة العراقية–اليمنية بعد عودة المفاوضين إلى بغداد عند انتهاء الدورة النيابية غير الاعتيادية دعاه كمال أتاتورك، رئيس الجمهورية التركية، لزيارة رسمية فلبى الملك فيصل الدعوة ووصل أنقرة في 6 تموز 1931 خلال الزيارة أجرى رئيس الوزراء ووزير المالية العراقيان مباحثات مع الجانب التركي حول العلاقات الاقتصادية والتجارية وشروط إقامة رعايا البلدين والتدابير اللازمة لضمان الأمن والنظام في المناطق الحدودية مكث الملك في تركيا 10 أيام زار خلالها إسطنبول ثم غادر في 15 تموز إلى فيينا وباريس وعاد إلى بغداد في 29 أيلول 1931 وفي 9 كانون الثاني عُقدت بين العراق وتركيا معاهدة لتسليم المجرمين واتفاقية إقامة وسفر ومعاهدة تجارية وأقرّ مجلس النواب هذه المعاهدات والاتفاقية في 12 آذار 1931 فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران كانت البداية متوترة بسبب موقف حكومة رضا شاه بهلوي وتأخر اعتراف إيران بالعراق ثماني سنوات مما جعل الممثلين الإيرانيين يعتمدون كثيرًا على الممثلية البريطانية في بغداد في مسائل الحدود والجنسية. من أسباب هذا الجفاء طلب إيران معاملة مميزة لرعاياها والاستفادة من بنود الاتفاقية العدلية التي فرضتها بريطانيا على العراق. بعد جهود عراقية متواصلة لتطبيع العلاقات على أساس قواعد حسن الجوار أرسل رضا شاه برقية تهنئة إلى الملك فيصل في 1 نيسان 1929 بمناسبة موافقة عصبة الأمم على استبدال الاتفاقية العدلية باتفاقية جديدة ألغيت فيها الامتيازات الأجنبية معربًا عن أمله في إقامة علاقات ودية متينة بادلت بغداد الطهران التحيات فأرسلت الحكومة العراقية وفدًا برئاسة رستم حيدر [1] رئيس الديوان الملكي حاملاً رسالة من الملك فيصل وفي 25 نيسان 1929 أعلن رئيس وزراء إيران اعتراف إيران بالعراق تواصل الجانبان دبلوماسيًا واتفقا على تبادل التمثيل السياسي ثم دعى رضا شاه الملك فيصل لزيارة إيران قام الملك بزيارة طهران في 22 نيسان 1932 مصطحبًا رئيس الوزراء ونُقِلت فيها مناقشات حول الأسس التي تقوم عليها العلاقات واتفق الطرفان للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدات واتفاقيات لحلّ القضايا العالقة [2]

---

1) محمد رستم حيدر هو سياسي عراقي من أصل لبناني، شغل مناصب وزارية في العهد الملكي في العراق ولد عام 1889 في مدينة بعلبك اللبنانية وتوفي في بغداد متأثرا بجراحه في 22 سبتمبر 1940 بعد إصابته بإطلاق نار تعرض له في مكتبه في وزارة المالية أطلقه المفوض المفصول من الخدمة حسين فوزي توفيق قبل ظهر يوم 1940. أعدم قاتله في فجر يوم الأربعاء 27 مارس 1940 شنقا في الباب المعظم.

2) اسراء شريف العكود، معاهدات الصداقة وحست الجوار في عهد الملك فيصل الاول، مقال نشر على الرابط https://share.google/06MXVTvkfdL6LpSpi، ت. النشر 12/11/2013، ت. الاطلاع 6/4/2026

رابعا - جهوده للوصول الاستقلال ودخول العراق الى عصبة الامم 1932: كان هذا الموضوع كان يشغل بال العراقيين وبخاصة الملك فيصل الأول والحكومات والقوى الوطنية إذ كانوا يعتقدون جميعًا أن الانضمام إلى عصبة الأمم يمثل خطوة مهمة نحو الاستقلال الكامل لذا بذلت جهود كبيرة في هذا الاتجاه، وتعهدت الوزارات العراقية المتعاقبة التي تشكلت خلال فترة الانتداب البريطاني (1920–1932) بأن تكون من أولوياتها إتمام حصول العراق على عضوية عصبة الأمم، وقد أُدرج هذا التعهد ضمن برامجها. من جانبها، سعت السلطات البريطانية المنتدبة إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن إدخال العراق إلى العصبة، لكن ذلك رُبط بشروط وقيود تطلبت من العراق النضال لتحقيقها[1] فمنذ تتويجه أكد الملك فيصل الأول أن هدفه الأساسي هو استقلال المملكة العراقية لتحقيق ذلك تم التفاهم مع السلطة البريطانية المنتدبة على بناء العراق لنظامه السياسي الدستوري وإقرار الدستور وإجراء انتخابات لإنشاء برلمان (مجلس تأسيسي) كما تضمنت التفاهمات التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الملحقة مع بريطانيا وإبرام الصلح مع تركيا بعد حل مشكلة ولاية الموصل وتحديد حدود العراق وتقوية الجيش لحفظ أمن البلاد وشعبها سعت الحكومات العراقية المتعاقبة بين عامي 1921 و 1932جاهدة لتحقيق الاستقلال ودعم الملك فيصل وقد اتخذت هذه الحكومات العديد من الخطوات التي مهدت الطريق لانضمام العراق إلى عصبة الأمم، أبرزها التوقيع على معاهدة 1922 مع بريطانيا والبروتوكول الملحق بها. نصت المعاهدة على تعهد ملك بريطانيا ببذل مساعيه لضمان انضمام العراق إلى عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن، وقد حدد البروتوكول الملحق بالمعاهدة هذه المدة بأربع سنوات وفي عام 1926، تم تحديد الحدود الشمالية للعراق مع تركيا وفي 25 مارس 1929، تلقى المندوب السامي البريطاني في العراق، السير هنري دوبس برقية من وزير المستعمرات البريطاني، ليوبولد إيمري، تعلن فيها الحكومة البريطانية استعدادها لإبلاغ عصبة الأمم عن عزمها ترشيح العراق للانضمام إلى العصبة في عام 1932[2] وقد وضعت الشروط من قبل لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم واهم ما جاء في الشروط التي اقترحتها اللجنة قبل ان يتخلص اي بلد من نظام الانتداب (يجب ان يكون له حكومة مستقرة وادارة قادرتان على تسيير أمور الدولة الاساسية بصورة منتظمة/يجب ان يكون قادراً على حفظ الامن في كل انحائه/يجب ان يكون تحت تصرفه موارد ماليه كافية لتمويل احتياجات الحكومة الاعتيادية بصوره متنظمه/يجب ان يكون قادراً على المحافظة على سلامة اراضيه واستقلاله السياسي) [3] وفي 6 أغسطس زار همفريز الملك فيصل في باريس للحصول على موافقته على قرار الحكومة العراقية بشأن حقوق الأقليات والحقوق القضائية للأجانب والمساواة الاقتصادية

1) إبراهيم خليل العلاف، ثمانون عاما على دخول العراق عصبة الامم 1932 دولة مستقلة، مركز الدراسات اقليمية، جامعة الموصل، مج9 ع29، الموصل، 2013م، ص 10

2) المصدر نفسه، ص 11

3) فيان حسين أحمد، دور الصحافة العراقية المعارضة للأحداث السياسية في العراق من عام 1931 ولغاية عام 1933، مجلة بحوث الشرق الاوسط، ع47، بغداد، 2018م،ص227

وافقت الحكومة العراقية بشرط ألا تتجاوز ضمانات الأقليات ما هو معمول به في الدول الأوروبية كما أبدت استعدادها لاستخدام قضاة أجانب لمدة عشر سنوات بعد عام 1932 وأن المساواة الاقتصادية للأجانب ستستمر لمدة عامين. طلب مجلس العصبة من الدولة المنتدبة التي أبدت رغبتها في تحرير العراق تقديم شرح شامل للوضع الحالي في العراق من جميع الجوانب كُلفت لجنة الانتدابات بتحديد دور الموظفين البريطانيين في الحكومة العراقية، لكنها أفادت في ختام تقريرها بعدم امتلاكها وثائق كافية لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته البلاد خلال ثماني سنوات نصت المعاهدة العراقية البريطانية على انتهاء العمل بها بدخول العراق عصبة الأمم عام 1932 وقد أيدت الحكومة البريطانية في تقاريرها إلى العصبة مؤكدة أن العراق أصبح قادرًا على إدارة شؤونه وتحمل مسؤوليات الحكم قررت الحكومة البريطانية إعادة النظر في التخلي عن الشروط الملحقة بوعودها لدعم ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم عام1932 كان العراقيون ينظرون بازدراء شديد إلى شرط الحفاظ على معدل التقدم الحالي في العراق وسير الأمور على نحو جيد وبعد المراجعة وُجد أن هذا الشرط لا فائدة منه حيث أحرز العراق تقدمًا كبيرًا في السنوات الماضية وبناءً على أمنه الداخلي واستقرار ماليته وتوطيد إدارته أصبح العراق مؤهلًا تمامًا لدخول عصبة الأمم عام 1932 ما لم يحدث مانع خطير غير متوقع لذلك قررت الحكومة البريطانية إعداد تقرير شامل لترشيح العراق للعضوية خلال ثلاث سنوات وفي 14 سبتمبر 1929 أُبلغ الملك فيصل دون قيد أو شرط بأن الحكومة البريطانية مستعدة لدعم ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم عام 1932وفي اجتماع مجلس العصبة الثامن والخمسين في يناير 1930 أُخطرت العصبة بأن الحكومة البريطانية قررت عدم العمل بمعاهدة 1927وأنها ستقترح في عام 1932 التوصية بدخول العراق عصبة الأمم [1]

خامسا - اثر سياسته الخارجية : سار الملك فيصل على سياسة الوسطية والاعتدال في النهوض بالعراق والسعي لاستقراره والتخلص من قيود الانتداب، ونجح في تحقيق ذلك عام 1932، حين أُلغي الانتداب وأصبح العراقُ عضواً في عصبة الأمم [2] حيث يعد فيصل الأول هو الحاكم الوحيد بعد عهد الاحتلال الذي حمل إلى العراق رؤية لبناء دولة وتحديث المجتمع. بينما أدخل مدحت باشا بعض الإصلاحات والخدمات العثمانية خلال ثلاث سنوات من ولايته على بغداد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن فيصل الأول انطلق في إقامة مشروع كيان جديد اسمه "العراق" كيان يظهر للمرة الأولى في هذا العالم وقد استلمه خالياً من المنافع والمؤسسات نتيجة الاحتلال البريطاني الذي امتد أربع سنوات وما رافقها من حرب عالمية (1914–1918) وتبعاتها القاسية قد مضى على نشأة حداثتها أكثر من مئة سنة على ولادة العراق المعاصر 1921،وكان العراق يختلف جذريًا في ظروفه وحالته عن أمثلة أخرى معاصرة. فمصر كانت قد قطعت شوطًا طويلًا في مسيرة

---

1) فيان حسين أحمد، المصدر السابق، ص 229

2) بدون مؤلف، الملك فيصل الأول ابن الحسين، مقال نشر على الرابط https://www.mfa.gov.jo/content/King-Faisal-I-bin-Al-Hussein، تاريخ النشر 2026، تاريخ الاطلاع 17/4/2026

حداثتها قبل ولادة العراق الحديث عام 1921 — إذ اعتلى فؤاد الأول العرش عام 1917 وأعلن نفسه ملكًا بعد مسيرة إصلاح طويلة أما تركيا العثمانية فكانت قد ورثت إمبراطورية كبرى وما تبعها من مؤسسات وأجهزة ومرافق وهيكل اجتماعي، ثم تحولت إلى الجمهورية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (1923–1924). وإيران أيضًا كانت تخوض تحولات كبرى مع نهاية حكم القاجار وتأسيس الدولة البهلوية بقيادة رضا بهلوي عام 1925. بينما ورث كل من أتاتورك ورضا بهلوي دولة منظمة ومؤسسات ومجتمع نسقياً، جاء فيصل الأول ليؤسس وطنًا لم يكن موجودًا من قبل: جمع شتات شعب متباين في غضون عقد واحد، بنى له قوةً، نظم مؤسساته، أرسى قواعد استقلاله، وأنجز مشاريع مهمة قبل أن يرحل في ظل ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة[1] كما نجحت الحكومة العراقية بعد ذلك في تجاوز إشكالية الانتخابات، فتم إجراء الانتخابات وانعقدت الجمعية التأسيسية التي أقرت المعاهدة في يوم 11 حزيران سنة 1924، وأُبرمت المعاهدة في أعقاب ذلك. كما حُلّت قضية الموصل بما يلبي تطلعات العراق، فظلت مدينة الموصل جزءًا من الوطن العراقي كان الملك فيصل مدركًا أن المعاهدة العراقية-الإنجليزية الأولى لم تكن تلبّي طموحات العراقيين ولا تطمئن إلى مصالح العراق على المدى الطويل، لكنه كان يرى أنه من الحكمة أولاً أن يحصل على أكبر ما يمكن من المكتسبات المتاحة في تلك المرحلة، ثم يسعى لاحقًا إلى تحقيق المزيد. ودليل هذا المنهج أن بين العراق وإنكلترا تم توقيع معاهدة ثانية في كانون الثاني سنة 1926، ثم معاهدة ثالثة في كانون الأول سنة 1927، وبلغت نصوصها في مجملها أحكام المعاهدات السابقة وفي 30 حزيران سنة 1930 وُقّعت معاهدة رابعة بين العراق وإنكلترا، وقد بالغت هذه المعاهدة في الإشارة إلى استقلال العراق إذ أقرت استقلاله دون قيد أو شرط، إذ لم تعد تذكر أيًا من الشواغل التي وردت في المعاهدة الأولى. ومع ذلك، ظل العراقيون قلقين حيال بندين من بنود المعاهدة، لا سيما البند الذي نص على أن جلالة ملك العراق يتعهد بمنح صاحب الجلالة البريطانية – طوال مدة التحالف – موقعين لقاعدتين جويتين يختارهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو ضواحيها، وموقعًا لقاعدة جوية يختاره صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات كما ينص البند على أن جلالة ملك العراق سيأذن لصاحب الجلالة البريطانية بإقامة قوات في الأراضي العراقية وفقًا لأحكام ملحق المعاهدة، مع التأكيد على أن وجود هذه القوات لن يُعدّ من أي وجه احتلالًا، ولن يمسّ بأي حال من الأحوال بحقوق سيادة العراق [2]

1) سيار الجميل، المصدر السابق، ص 333

2) محمد يونس العبادي، اوراق الملك فيصل ملك العراق، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2014م،ص77

الخاتمة

بناءً على ما تم استعراضه في فصول هذا البحث، يتضح أن حقبة الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) لم تكن مجرد فترة حكم اعتيادية، بل كانت مرحلة تأسيس وبناء دقيقة ومعقدة. لقد تسلم فيصل عرش العراق في ظروف بالغة الصعوبة، حيث كان العراق مقسماً، والشعب ثائراً ضد الاحتلال البريطاني، والحدود غير مستقرة. ومع ذلك، أظهر الملك فيصل شخصية سياسية فذة، قادرة على استيعاب التناقضات، متبعاً سياسة "الوسطية والاعتدال في إدارته، اذ مثّل عهد الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) حجر الزاوية في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، حيث نجح بحنكة سياسية في الموازنة بين طموحات الشعب العراقي في الاستقلال وضغوط الانتداب البريطاني، مُحوّلاً العراق من ولايات عثمانية متفرقة إلى مملكة ذات سيادة انضمت لعصبة الأمم، تاركاً إرثاً وطنياً من التسامح ووحدة الصف، رغم التحديات الداخلية والخارجية الجسيمة كما كان لدور الملك فيصل الأول حاسماً في تحويل العراق من إدارات عسكرية بريطانية إلى دولة مدنية، من خلال تأسيس المؤسسات الدستورية، وإقامة جيش وطني، وسن القوانين التي نظمت حياة العراقيين. كما نجح فيصل في التعامل مع المعارضة الوطنية وشيوخ العشائر، معتمداً سياسة احتواء ذكية، جعلت من البلاط الملكي مركزاً لتوحيد الرؤى الوطنية، مستخدماً قابلية كبيرة في التوفيق بين الآراء المختلفة، وكسب الأطراف السياسية إلى جانبه لخدمة الهدف الأسمى وهو استقلال العراق وعلى الصعيد الخارجي، ورغم كونه تحت وطأة الانتداب، إلا أن الملك فيصل استغل بذكاء علاقاته الدولية والبريطانية للتعجيل بإنهاء الانتداب، وتُوّجت جهوده السياسية والدبلوماسية بإنهاء الانتداب البريطاني رسمياً، وانضمام العراق إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة عام ١٩٣٢. وبذلك، رسم الملك فيصل الأول، من خلال رؤيته الوطنية وتضحياته، خارطة طريق لعراق موحد، وظلت أفكاره السياسية وتطلعاته لبناء وطن قوي حاضرة حتى آخر لحظات حياته، حيث وثّق رؤيته في مذكرة ١٩٣٣ الشهيرة، ليرحل تاركاً فراغاً سياسياً كبيراً، ويُسجّل في التاريخ كواحد من أبرز مؤسسي الدولة العراقية الحديثة.

المصادر والمراجع

اولا – الرسائل والاطاريح الجامعية

1) جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق(1920-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019م.
2) عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، دور فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990م.
3) علي صالح عبّاس منصور الحسناوي، صفقات تسليح الجيش العراقي 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كربلاء، 2024م.

ثانيا – الكتب

1) بدون مؤلف، الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي، مركز البيدر للدراسات،ط1،بغداد، 2024م.
2) رجاء حسين حسيني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطوره دورة السياسي من2021-1941، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1979م.
3) رضا سعد، فيصل بن الحسين اول ملوك العراق (ضمن سلسلة رجال من الماضي) ، بغداد، دار النهضة، 1965م.
4) سيار الجميل، الملك فيصل الاول 1883-1933 ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2021م.
5) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي (1921-1958)، دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط1،سوريا 2000م.
6) علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883-1933، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990م.
7) علي عبد الامير علاوي، فيصل الاول ملك العراق، ط 1، مركز الرفدين للحوار، بيروت، 2022م.
8) عيد مسعود الجهني، الملك البطل، مؤسسة الانوار للنشر والتوزيع ، الرياض، 2001م.
9) محمد يونس العبادي، اوراق الملك فيصل ملك العراق، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2014م.

10) يعقوب يوسف كوريه، انجليز في حياة فيصل الاول، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1،الاردن، 1998م.

ثالثا – الصحف والمجلات

1) إبراهيم خليل العلاف، ثمانون عاما على دخول العراق عصبة الامم 1932 دولة مستقلة، مركز الدراسات اقليمية، جامعة الموصل، مج9 ع29، الموصل، 2013م.
2) بشار فتحي جاسم العكيدي، التجنيد الاجباري للجيش العراقي في العهد الملكي 1921-1958، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، ع99، مج2، الموصل، 2025م.
3) جعفر أصغر عباس، السياسة البريطانية والتصديق على معاهدة 1922 بين بريطانيا والعراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج14، ع9، تكريت، 2007م.
4) جودة جلال كامل، العراق بين معاهدتي 1930-1948،مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، ع 2، 2019م.
5) ريام اركان كامل حسين، عادل محمد حسين العليان، الدور البريطاني في تأهيل الجيش العراقي 1921-1932وأثره في بناء القدرات العسكرية الوطنية، مجلة الملوية، مج13، ع43، سامراء، 2026م.
6) سالم هاشم عباس ابو دلة، موقف الملك فيصل الاول من الثورة العربية الكبرى والقضية الفلسطينية 1908-1933، مجلة اهل البيت عليهم السلام ، ع 15، كربلاء، 2014م.
7) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، سيرة الملك فيصل الاول منذ نشأته حتى وضعه اللبنى الاولى للدولة العراقية الحديثة 1883-1924، مجلة كلية التربية للبنات، مج 25، ع3، 2014م.
8) عيسى ليتيم، مشروع بناء الدولة الأمة في العراق خلال العهد الملكي الاول 1921-1933، مجلة الادب ، الجزائر، 2019م.
9) فيان حسين أحمد، دور الصحافة العراقية المعارضة للأحداث السياسية في العراق من عام 1931 ولغاية عام 1933، مجلة بحوث الشرق الاوسط، ع47، بغداد، 2018م.
10) محمد عبد الرحمن نايل، المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الأردنية –البريطانية 1928م، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، مج10، ع1، الاردن، 2016م.
11) محمد عبد الكريم محافظة، ييف العفيف، الملك فيصل الأول وإدارة الدولة العراقية(1922-1932)، مجلة العلوم الانسانية، ع29، الاردن ، 2017م.

12) منى كاظم إحجيل، سياسة الملك فيصل الأول وأثرها في استقلال العراق حتى عام 1932، مجلة كلية التربية ،واسط، 2022م.
13) نبأ منير عبد الزهرة، احمد رزاق محمد، الملك فيصل الاوّل ومسار التأسيس السياسي للدولة العراقية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، ع 19، 2025م.
14) وسام نوري عبد الواحد المطوري، موقف لواء البصرة من تتويج الملك فيصل الأول على عرش العراق عام 1921، مجلة أور للعلوم الإنسانية، ع3، البصرة، 2024م.

رابعا – المواقع الإلكترونية

1) أحمد خليف العفيف ،حيدر صبري شاكر الخيقاني، َاضواء على نظام الحكم الملكي في العراق (1921-1958)، مقال نشر على الرابط ادناه https://cohe.uokerbala.edu.Iq ت. النشر 9/5/2015، ت. النشر 23/3/2026
2) اسراء شريف العكود، معاهدات الصداقة وحست الجوار في عهد الملك فيصل الاول، مقال نشر على الرابط https://share.google/06MXVTvkfdL6LpSpi، ت. النشر 12/11/2013، ت. الاطلاع 6/4/2026
3) بدون مؤلف، الملك فيصل الأول ابن الحسين، مقال نشر على الرابط https://www.mfa.gov.jo/content/King-Faisal-I-bin-Al-Hussein، تاريخ النشر 2026، تاريخ الاطلاع 17/4/2026
4) خليل مصطفى عثمان، معاهدة أنقرة 1926حسم قضية ولاية الموصل الكردستانية وترسيم الحدود العراقية التركية خارج إطار معاهدة لوزان، مقال نشر على الرابط ادناه https://altaakhi.net/، تاريخ النشر 24/7/2024، تاريخ الاطلاع 6/4/2026
5) علي الحكيم، السياسية الخارجية العراقية في العهد الملكي (1921-1958) م عن نظرية المثالية، مقال نشر على الرابط https://democraticac.de/?p=79910، تاريخ النشر 12/1/2022، تاريخ الاطلاع 17/4/2026
6) كندي الزهيري، جذور الصراع بين بغداد وانقرة، مقال نشر على الرابط ادناه https://burathanews.com/، ت. النشر 15/2/2021، ت. الزيارة 6/3/2026
7) محمد علي الحربي، أبرز التحديات الداخلية التي واجهت الفيصل اجتماعياً، مقال نشر على الرابط https://www.okaz.com، ت.النشر 10/5/2008، ت. الاطلاع24/3/2026